المملكة العربية السعودية

الأهداف التنموية للألفية

١٤٣١هـ

٢٠١٠ م

وزارة الاقتصاد والتخطيط

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية / الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رقم الإيداع ١٤٢٦/٧٢٢١
(ردمد ٢٦٩١ – ١٦٥٨ ISSN)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

	صفحة
مقدمة	٧
لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقويم	١١
لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه	١٣
الإطار الاقتصادي والاجتماعي	١٧
الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	٢٧
الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	٤٣
الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٥٣
الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	٦٥
الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)	٧٥
الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى	٨١
الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية	٨٩
الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية	١٠٣
المراجع	١١٧

مقدمة

شهدت تسعينات القرن الماضي وسنوات ما بعد عام ألفين انعقاد عدد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية دعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة في إطار الشراكة على المستويين الوطني والدولي، وتناولت عدداً كبيراً من الموضوعات، منها على سبيل المثال: السكان، التنمية الاجتماعية، المرأة والمساواة بين الجنسين، المستوطنات البشرية، الأطفال، الشيخوخة، التعليم، حقوق الإنسان، تقنية المعلومات والاتصالات، التنمية المستدامة وغيرها. وقد نجحت هذه الفعاليات في توليد زخم كبير عزز تحقيق التوافق والتكامل في العمل، وتركيز الجهود وتكثيفها على جميع المستويات لتحقيق الأهداف المرسومة.

وقد جاء ''إعلان الألفية'' الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ١٤٢٠هـ (سبتمبر ٢٠٠٠) وشارك فيه (١٤٧) رئيس دولة وحكومة، تتويجاً للمساعي الدولية في تأكيد الصلات القائمة بين السلام والأمن والتنمية، وتقديم الرؤية الشاملة للتنمية ومسار التقدم. وفي خطوة أخرى على طريق تحقيق التطلعات صدر لاحقاً نظام للرصد يستخدم في متابعة التقدم المحرز في التنفيذ، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من ثمانية أهداف عامة تُعرف بـ ''الأهداف التنموية للألفية''، وهي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).
- مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى.
- ضمان الاستدامة البيئية.
- تطوير شراكة عالمية للتنمية.

وينبثق من هذه الأهداف العامة أهداف محددة بلغ مجموعها (٢١) هدفاً محدداً يُستهدف تحقيقها بحلول عام (٢٠١٥). ووُضِع لكل هدف محدد عدد من المؤشرات لرصد مسار التنفيذ وقياس التقدم المحرز في تحقيقها، بلغ مجموعها (٥٨) مؤشراً.

ويتم متابعة تنفيذ "الأهداف التنموية للألفية" على المستويين الدولي والوطني، فعلى المستوى الدولي، يرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً كل خمس سنوات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مجرى تطبيق ''إعلان الألفية''، يحتوي على مراجعة شاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الألفية. أما على الصعيد الوطني، فعلى كل دولة إعداد تقارير وطنية تعكس التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

وتستهدف هذه التقارير بما تحتويه من مؤشرات وتحليل للتطور الحاصل على طريق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، إطلاع متخذي القرارات وصانعيها على التطورات في هذا المجال، والحصول على دعمهم ومساعدتهم، وصولاً إلى بلورة السياسات المناسبة لهذا الغرض. وتهدف هذه التقارير كذلك إلى حشد مشاركة جميع الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووسائل الإعلام، في تحقيق تلك الأهداف.

ونظراً لحرص المملكة على تبني الرؤى الدولية في هذا المجال، بما يتوافق مع ثوابتها وقيمها، واهتمامها البالغ برصد التقدم المحقق نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية، أصدرت المملكة العربية السعودية تقريرها الوطني الأول في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، وتقريرها الوطني الثاني عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)، والتقرير الوطني الثالث عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، والتقرير الوطني الرابع عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، وهذا هو التقرير الوطني الخامس. لقد قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بإعداد التقارير الخمسة بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الحكومية المعنية، ودعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

ويرصد هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية على أربعة مستويات:

الأول: التطور المتسارع في البيئة المعلوماتية، وما يمكنه من تسريع تحقيق الأهداف التنموية للألفية، من خلال التوسع الكبير في قواعد المعلومات.

الثاني: التكامل التنموي ما بين الأهداف التنموية للألفية والتنمية المستدامة، كما تقوم بترسيخه خطط التنمية عموما، والخطتان الثامنة والتاسعة على وجه الخصوص.

الثالث: الجهد الدؤوب نحو تحقيق، بل تجاوز، الأهداف المعتمدة قبل حلول الأفق الزمني المحدد لتحقيقها من قبل الأمم المتحدة.

الرابع: الزخم الكبير في المساعدات الإنمائية التي تقدمها المملكة دعماً لتحقيق الأهداف التنموية للألفية في الدول النامية. لقد تجاوز إجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة إلى الدول النامية خلال الفترة ١٣٩٣-١٤٣١هـ (١٩٧٣-٢٠٠٩م) مبلغ (٩٩,٧٥) ألف مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز النسبة التي تقترحها الأمم المتحدة للدول المانحة وقدرها (٠,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استفاد من مساعدات المملكة أكثر من (٩٥) دولة نامية.

وفي هذا المسار التنموي تشكل خطتا التنمية الثامنة والتاسعة للمملكة حجر الزاوية لهذه المساعي، حيث إنها تعنى بالعمل على ترسيخ هذه المستويات الأربعة، ليس فقط من خلال وضوح الرؤية الاستراتيجية وحشد الجهود البشرية والمالية وتركيزها من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية، بل لأنها أيضاً تمثل تعبيراً عن التوافق والشراكة ما بين الجهدين الوطني والعالمي من أجل عالم تتحقق فيه أركان السلام والتنمية في إطار الأهداف التنموية للألفية.

ويتبين من متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت السقوف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف المحددة، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة حسبما توضحه معدلات النمو الحالية ومؤشراته. وتبين الجداول التفصيلية في هذا التقرير أن المملكة قد تمكنت من تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف المحددة قبل مواعيدها، أو أنها على طريق التحقيق قبل الموعد المحدد، أي عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن المملكة قد حققت نتائج مرموقة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المحددة التالية، يتناول التقرير تفاصيلها ضمن محتواه:

- **القضاء على الفقر المدقع.**
- **تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.**
- **ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي.**
- **إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي.**
- **تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر.**
- **تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية.**
- **تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة.**
- **تخفيض معدلات انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز).**
- **تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع من يحتاجونه.**
- **تخفيض معدلات انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى.**
- **خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوافر لهم سبل الاستفادة المستديمة من مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية.**
- **تحسين حياة القاطنين في المناطق العشوائية.**

تجدر الإشارة إلى أن التقرير قد أبان إلى أنه في الوقت الراهن هناك صعوبة في توفير بعض البيانات لقياس التطور في بعض المؤشرات/الأهداف المحددة. غير أن آليات رصد التطور نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية تخضع لجهود تطويرية مستمرة، مما سيمكن من التغلب على التحديات في هذا المجال في المستقبل المنظور.

هذا وفي إطار السعي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، تتكثف الجهود للوصول إلى الأهداف المرسومة قبل أسقفها الزمنية المقررة، وتم إدماج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطتي التنمية (الثامنة والتاسعة)، هذا إضافة إلى المواءمة بين الأهداف التنموية للألفية والتوجهات التنموية بعيدة المدى.

لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقويم

الهدف المحدد	القدرة على :					جودة معلومات المسح
	جمع المعلومات	المتابعة الإحصائية	التحليل الإحصائي	دمج التحليل في السياسة	الرصد/ التقويم	
١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٢. العمالة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٣. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٤. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٥. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) إن أمكن، وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٦. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٧. تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة

(تابع) لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقويم

الهدف المحدد	القدرة على :					جودة معلومات المسح
	جمع المعلومات	المتابعة الإحصائية	التحليل الإحصائي	دمج التحليل في السياسة	الرصد/ التقويم	
٨. الصحة الإنجابية: تعميم إتاحة الصحة الإنجابية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٩. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٠. تعميم إتاحة العلاج من فيروس الإيدز بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١١. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٢. دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٣. الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٤. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٥. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة

لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه

الهدف المحدد	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٢. العمالة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.	متوقع	✓محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	قوي	✓معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٣. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٤. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٥. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) إن أمكن، وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

(تابع) لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه

الهدف المحدد	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٦. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٧. تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٨. الصحة الإنجابية: تعميم إتاحة الصحة الإنجابية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٩. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٠.تعميم إتاحة العلاج من فيروس الإيدز بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١١. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٢. دمج مبادئ التنمية المستدامة بصورة متكاملة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

(تابع) لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه

الهدف المحدد	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٣. الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٤. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓ قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٥. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار الاقتصادي والاجتماعي

الوضع الراهن

حققت المملكة العربية السعودية خلال سنوات خطتي التنمية السابعة ١٤٢٠-١٤٢٥هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، والثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، تطورات تنموية في جميع المجالات أثمرت عن تحسن ملموس في مستويات المعيشة نتيجة التوسعات الكبيرة الكمية والنوعية في الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، والازدهار الاقتصادي الذي شهدته وتشهده البلاد.

وقد عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ثمرة هذه التطورات، حيث حقق الاقتصاد الوطني نمواً فعلياً بلغ متوسطه السنوي نحو (٣,٣٧٪) خلال السنوات العشر الماضية ١٤٢٠/١٩-١٤٣١/٣٠هـ (١٩٩٩-٢٠٠٩)، ليرتفع متوسط دخل الفرد من نحو (٣٠٢١٠) ريالات (٨٠٥٦) دولاراً أمريكياً في بداية خطة التنمية السابعة، إلى نحو (٥٥٥٣٥) ريالاً (١٤٨٠٩) دولارات بنهاية خطة التنمية الثامنة. وازدادت قاعدة الاقتصاد الوطني تنوعاً خلال تلك المدة، حيث أصبحت حصة القطاعات غير النفطية[١] تشكل نحو (٧٥,٢٪) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، هذا على الرغم من النمو الملحوظ الذي شهده القطاع النفطي خلال السنوات الأخيرة.

وحقق الاقتصاد السعودي اندماجاً متنامياً في الاقتصاد العالمي تمثل في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في السلع[٢] إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو (٧٦,٦٪) بنهاية خطة التنمية الثامنة ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وصحب ذلك تطور إيجابي في هيكل كل من الصادرات والواردات، تمثل بالنسبة للصادرات في ازدياد الإسهامات النسبية للصادرات السلعية غير النفطية في إجمالي الصادرات من نحو (٨,٥٪) في عام

---

(١) بالأسعار الثابتة.

(٢) الصادرات السلعية والواردات السلعية.

١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠) إلى نحو (١٥,٢٪) في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). أما بالنسبة للواردات فقد شهدت انخفاضاً في الأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات، ويُعد ذلك مؤشراً لازدياد الاعتماد على المنتجات المحلية، وتحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

توجهات التنمية

تعتمد المملكة العربية السعودية منهج التخطيط للتنمية لرسم مسيرتها التنموية وتحديد سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار خطط خمسية شاملة تنطوي على دورين أساسيين متكاملين، الأول: توجيهي يعنى بأجهزة الدولة والقطاع العام، والثاني: تأشيري يعنى بالقطاع الخاص. وتعبّر خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، والتي دخلت عامها الأول في عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، عن توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع أبعادها لمرحلة السنوات الخمس القادمة، إضافة إلى تناولها التحديات الرئيسة المتوقعة، والسياسات والبرامج والموارد المطلوبة لمواجهة تلك التحديات وتحقيق أهداف التنمية وغاياتها.

وتمثل خطة التنمية التاسعة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أربعة عقود خلت. وتعد الحلقة الثانية في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لخمسة عشر عاماً قادمة، تشكل الأهداف التنموية للألفية جزءاً أساسياً من غايات هذا المسار.

اهتمامات جوهرية

تمثل الاهتمامات التالية موقعاً استراتيجياً في المسيرة التنموية للمملكة:

- **رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة:**

تمكنت المملكة خلال حقبتها التنموية، منذ بداية منهج التخطيط للتنمية، من مضاعفة دخلها عدة مرات، وقد نما خلال مسيرة تلك الحقبة متوسط دخل الفرد بمعدل سنوي متوسط قدره (٣,٥٪) خلال المدة من عام ١٤١١هـ (١٩٩٠) وحتى عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وواكب هذا النمو في الدخل تحسناً مماثلاً في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تصنف المملكة حالياً في دليل

التنمية البشرية في الشريحة العليا للدول[٣]. ومن المتوقع أن تشهد الحقبة التنموية القادمة تطورات إيجابية متسارعة في هذا المجال.

❖ تنويع القاعدة الاقتصادية:

ظل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية. لقد اهتمت عملية التنمية بتعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث تحقق نجاح ملحوظ في هذا المضمار تمثل في زيادة إسهامات هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو (٤٨,٥٪) عام ١٣٩٠/٨٩هـ (١٩٧٠) إلى (٧٥,٢٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). وعلى الرغم مما تم تحقيقه، تبقى تنمية القطاعات غير النفطية وتطويرها وزيادة إسهاماتها في الأنشطة الإنتاجية، وفي الصادرات، من تحديات التنمية الرئيسة. ويشكل تنويع القاعدة الاقتصادية توجهاً رئيساً من توجهات خطة التنمية التاسعة، كونه شرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري مستقر يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية، وعاملاً مهماً من عوامل التكامل الداخلي المتجسد في الترابط الوثيق بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

❖ العائدات النفطية:

أدت العائدات النفطية دور المحرك الرئيس لعجلة التنمية. وبالرغم من توسع القاعدة الاقتصادية وتنوعها، لا تزال تلك العائدات تمثل معظم إيرادات الميزانية العامة للدولة، تغطي النفقات الاستثمارية والتشغيلية. وبما أن الثروة النفطية، بحكم طبيعتها تُعد ثروة غير متجددة، يزداد الاهتمام من خلال خطط التنمية بتعزيز تنويع القاعدة الاقتصادية، والموارد العامة غير النفطية.

---

(٣) ارتفع مؤشر دليل التنمية البشرية للمملكة من ٠,٦٠٣ عام ١٩٧٥م إلى ٠,٨٤٣ عام ٢٠٠٧م.
المصدر: قاعدة بيانات التنمية البشرية للأمم المتحدة http://hdr.undp.org/en/statistics .

❖ التنمية المتوازنة بين المناطق:

نجحت الجهود التنموية لخطط التنمية المتعاقبة في تحقيق تقدم ملموس في تقليص التباين بين مناطق المملكة. وفي دلالة على تحسن مؤشرات التنمية المتوازنة بين المناطق، تشير تقديرات الحركة السكانية لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) إلى أن نمط الهجرة الداخلية واصل تحسنه، مقارنة بالوضع في عام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤). ومن المتوقع تسارع هذا التحسن خلال فترة خطة التنمية التاسعة في ضوء تواصل توفير مرافق التجهيزات والخدمات المهمة، بالإضافة إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساس إلى المعطيات الذاتية لكل منطقة ومقوماتها التنموية، وتنفيذ إستراتيجية وطنية تهدف إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة على التوجه نحو المناطق الأقل نمواً.

❖ التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

كثفت المملكة جهودها خاصة خلال حقبة الخطتين السابعة والثامنة للتنمية نحو إرساء دعائم اقتصاد معرفي قادر على مواكبة التطورات المعرفية والتقنية المتسارعة في العالم واستقطابها وتوطينها، وتوليد المعرفة داخلياً ونشرها، والاستفادة من كل ذلك في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني ورفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة. وشهدت خطة التنمية الثامنة تطورات مهمة، شكلت ركائز أساسية للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، منها البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية، واعتماد "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات"، وإقرار الاستراتيجية الوطنية للصناعة، فضلاً عن إقرار "إستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار"، والإعلان عن البدء في تنفيذ مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، وافتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، واعتماد إنشاء المنطقة التقنية بالدمام التابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، والمضي في إعداد إستراتيجية جديدة للتعليم العالي (آفاق).

وحرصت خطة التنمية التاسعة على التواصل في تعزيز هذا التوجه، وتكثيف الجهود على أوسع نطاق في هذا المجال.

❖ تعزيز القدرات التنافسية:

تتوفر للمملكة مقومات عديدة، من أهمها ما تزخر به من موارد وإمكانات، تشكل منطلقاً واعداً لبناء ميزات تنافسية في إنتاج العديد من السلع والخدمات. يدعم ذلك الجهود الوطنية الحثيثة للتطوير المؤسسي والإداري، وتهيئة بيئة صديقة للأعمال، وتحسين بيئة الاستثمار، ورفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وقد أثمرت هذه الجهود عن تحسن في تصنيف المملكة وفقاً للتقارير الدولية، فقد تبوأت مركزاً متقدماً في التصنيفات الدولية لسهولة أداء الأعمال، فاحتلت المرتبة (١٣) من بين (١٨٣) دولة من ناحية سهولة ممارسة الأعمال. وتكللت هذه الجهود كذلك بحصول المملكة وفق معايير تقرير التنافسية العالمي لسنة ٢٠١٠/٠٩م، على المرتبة (٢٨) من بين ١٣٣ دولة. تتبنى خطة التنمية التاسعة دعم هذه الجهود واعتمادها كإحدى توجهاتها الرئيسة.

❖ تطوير الموارد البشرية وتوظيفها المنتج:

حققت مؤشرات تنمية الموارد البشرية تقدماً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نتيجة التوسع الكبير في الاستثمارات الموجهة لتطوير وتنمية قطاع التعليم والتدريب، غير أن المتطلبات التنموية من الموارد البشرية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في العديد من المهن مما أدى إلى استقدام عمالة وافدة كبيرة لتلبية الطلب. الأمر الذي خلق وضعاً شكل تحدياً رئيساً لتوطين الوظائف.

على صعيد آخر، برزت في السنوات الأخيرة الأهمية البالغة لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات التنمية من مهارات وتخصصات حديثة، حيث أن ضعف المواءمة قد أدى إلى بروز ظاهرة البطالة الهيكلية.

من هذا المنطلق أعطت خطة التنمية التاسعة اهتماماً بالغاً لتنمية الموارد البشرية من خلال تحسين معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتطوير النظام التعليمي بما يضمن الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية وللتحديات المستجدة. ومن خلال التوسع في برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع مناطق المملكة. ويكتسب

الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بُعداً مهماً آخر في توجهات خطة التنمية التاسعة لكونه أحد العناصر الرئيسة المتصلة ببناء اقتصاد قائم على المعرفة.

- **استدامة الموارد الطبيعية:**

يمثل مورد المياه قضية حيوية للمملكة نظراً لأن القسط الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها حالياً للأغراض الزراعية والبلدية والصناعية يأتي من مصادر غير متجددة. تأسيساً على ذلك اقتضت متطلبات التنمية المستدامة ترشيد استهلاك المياه، وتطوير الاعتماد على مصادر المياه المتجددة التقليدية وغيرها.

من جانب آخر تُعد الأراضي الزراعية، والمحافظة عليها وحمايتها من التدهور أو التصحر، من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة للمحافظة على ثروة الغابات وتطويرها، والبيئة وحمايتها.

البيئة المساندة

تتميز المملكة بتوفر مجموعة عوامل متكاملة تشكل معطيات داعمة لمسيرتها التنموية يتمثل أهمها فيما يلي:

- ***تجربة تنموية ناجحة:*** بالرغم من حداثة نهج التخطيط التنموي، فقد تمكنت المملكة من تحقيق إنجازات مرموقة انعكست في جميع مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أسهم في تعزيز هذه الإنجازات الإعداد الجيد لأولويات التنمية على مدار الخطط التنموية المتعاقبة، بما يلائم المعطيات المرحلية لكـــل خطـــة وبما يضمن تواصل العمل التنموي واستمراريته.
- ***تجهيزات أساسية وخدمات متطورة:*** تغطى جميع أرجاء المملكة تجهيزات متطورة في مجالات النقل والاتصالات، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، شبكات توزيع المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية بأنواعها، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية وغيرها.

- ***تجربة متميزة في تطوير محاور جديدة للتنمية الشاملة:*** أنشأت المملكة مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع خلال مدة زمنية قياسية، حققتا مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيماوية. وتعزيزاً لجهود التنويع المكاني وتعميقه في الاقتصاد الوطني تم خلال خطة التنمية الثامنة الإعلان عن البدء في تنفيذ أربع مدن اقتصادية جديدة كمحاور تنمية جديدة (مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في منطقة حائل، مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية في منطقة جازان) ويجري حالياً دراسة إنشاء مدينتين أخريين في منطقتي تبوك والشرقية.
- ***قطاع خاص نشط ومبادر:*** يتسم القطاع الخاص السعودي بدرجة عالية من الديناميكية والنشاط، حيث بلغت إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو (٥٧,٣٪) عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، وتتوزع نشاطاته على جميع المجالات المتاحة، ويتمتع بقدرات مالية وإدارية جيدة، ويُعد شريكاً رئيساً في عملية التنمية.
- ***بيئة مؤسسية وتنظيمية مواتية:*** تركزت الجهود خلال مدة خطة التنمية الثامنة على تعزيز عملية التطوير المؤسسي والإداري، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى تعزيز كفاءة أداء القطاع العام، وتطوير البيئة التنظيمية بما يسهم في دعم عملية تطوير الهيكلة الاقتصادية، وتوفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار.
- ***سمات جغرافية مميزة:*** تحتل المملكة موقعاً استراتيجياً تشكل فيه موانئها البحرية ومطاراتها نقاط ربط بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يوفر للمملكة إمكانيات كبيرة في خدمات النقل العابر (الترانزيت) الجوي والبحري والبري، وإمكانيات إعادة تصدير السلع والبضائع.

الشكل (١)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩)

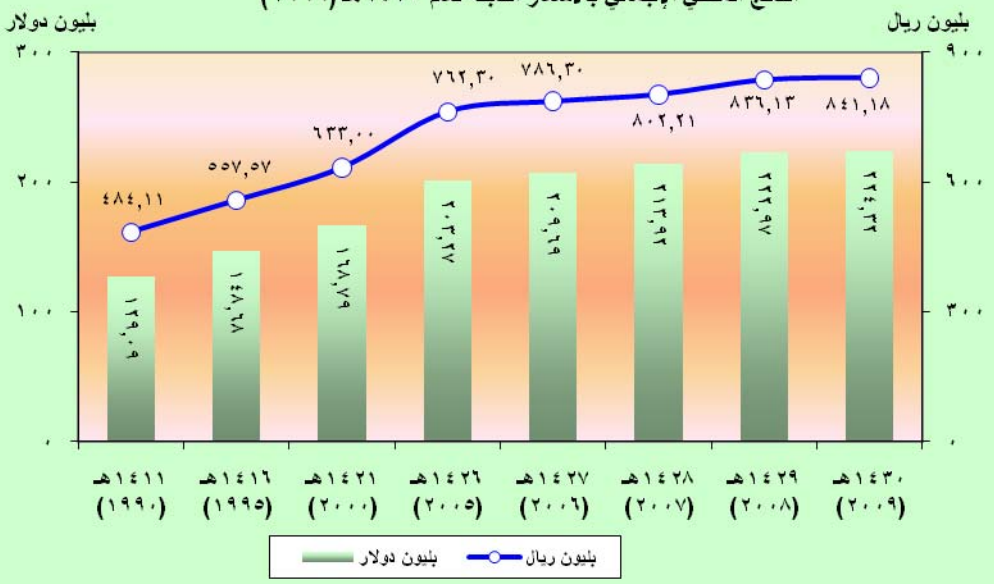

الشكل (٢)
الاسهامات القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي
لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) بالاسعار الثابتة لعام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩)
(٪) (*)

(*) غير شاملة لرسوم الواردات البالغ نسبتها (١,٢٪).
(**) تشمل أنشطة الزراعة والغابات والأسماك والصناعات التحويلية والتشييد والبناء والكهرباء والغاز والماء والتعدين.

الإطار (١): بعض أهداف خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

* **المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.**
* **تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.**
* **رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.**
* **إعطاء اهتمام خاص برعاية الفئات ذات الدخل المنخفض ومعالجة مشكلاتها، وخاصة الفقراء والأسر المحتاجة.**
* **إعطاء الأولوية لتوظيف القوى العاملة الوطنية.**
* **تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة.**
* **بناء أسرة متماسكة تتكاتف فيها جهود الرجل والمرأة في النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير المعارف والمهارات لدى أفرادها، وبما ينمي فيهم روح المسؤولية والمبادرة تجاه مجتمعهم والاندماج فيه في إطار من القيم التي تستلهم التراث العربي والإسلامي.**
* **الوصول إلى نظام تعليمي متكامل يتطلع إلى إرساء أساس متين لقاعدة التعليم العام في المملكة، يسانده في ذلك طاقات تعليمية مدربة وعالية التأهيل، ولديها القدرة على تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم مهارات إدراكية وابتكارية، مستهديا بمتطلبات مجتمع المعرفة.**
* **تحقيق توازن بين الموارد الاقتصادية والطبيعية ومعدلات النمو السكاني، والاستفادة القصوى من التركيبة العمرية الحالية والمستقبلية للسكان.**
* **تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.**

مؤشرات عامة

١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)

المؤشر	القيمة
* حجم السكان (مليون)	٢٥,٣٧
* معدل النمو السكاني (٪)	٢,٣١[٤]
* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بليون دولار أمريكي)	٢٢٤,٣
* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(ألف دولار أمريكي/بالسنة)	١٤,٨١
* العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	٧٣,٤
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في الفئة العمرية (١٥-٢٤) (٪)	٩٦,٩٢
* معدل الخصوبة (متوسط عدد الولادات للمرأة الواحدة)	٣,١ [*]
* نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	صفر
* نسبة الاستثمار[**] إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩) (٪)	٣٤,٩

---

(٤) للسعوديين فقط.

(*) الرقم لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨).

(**) نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي.

الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف المحدد رقم (١):

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)
* نسبة الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن دولارين في اليوم (تعادل القوة الشرائية) (٪) (*) (**)	١,٦٣	–	–	–	٠,٨
* نسبة فجوة الفقر المدقع (٪)	–	–	–	–	–
* نصيب خمس السكان الأكثر فقراً من الاستهلاك الوطني (٪)	–	–	–	–	–

(*) قدر خط الفقر المدقع في المملكة بنحو (٢) دولار في اليوم للفرد.

(**) تتكون الأسرة السعودية في المتوسط من (٦) أفراد.

الهدف المحدد رقم (٢):

توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل	–	–	–	–	٦,٩	*٤,٦	١٩,٣	–
* نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان	–	–	–	–	*٣١,٩	*٣٢,٣	٣٢,٤	٣٢,١

* بيانات معدلة.

الهدف المحدد رقم (٣):

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* نقص الوزن المعتدل بين الأطفال دون الخامسة (٪)(*)	٦,٤ (**)	٥,٦	٥,٢٥	٥,٢٩
* نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية (٪)	–	–	–	–

(*) عينة.

(**) بيانات معدلة.

الوضع الراهن

يعد الحد من الفقر هدفاً محورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والفقر بمفهومه الواسع لا يقتصر على الحرمان المادي فقط، بل له أبعاد عديدة من بينها الجوع، وانعدام المأوى الملائم، وعدم القدرة على توفير العلاج، والانقطاع عن الدراسة، وعدم معرفة القراءة والكتابة، وعدم وجود عمل. إلا أن الفقر بمفهومه الضيق يشير إلى فشل الأسرة في إشباع حاجاتها الحياتية/المعيشية الأساسية من مأكل وملبس ومأوى ورعاية صحية، والذي يعزى بشكل رئيسي إلى ضعف الدخل الأسري ومحدوديته. وبهذا المعنى، يمكن الاستنتاج أن مكافحة الفقر وتداعياته تأخذ أشكالاً وصيغاً عديدة لا يمكن حصرها في قطاع واحد أو نهج واحد. إلا أنه رغم سعة الموضوع وتشعباته تظل البطالة سبباً رئيسياً للفقر، مع الأخذ في الحسبان بأن ظاهرة الفقر في المملكة محدودة وتتركز في جيوب محددة وليست حالة عامة منتشرة، خاصة مع التطور الواسع في خدمات التعليم والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والأمان الاجتماعي، حيث يتم تأمينها بشكل واسع وعادل في جميع أرجاء المملكة وبما يضمن وصولها إلى جميع الفئات المستهدفة والمحتاجة إليها (وكما سيلاحظ بالتفصيل لاحقاً قدر تعلق الأمر بخدمات التعليم والصحة). لكن الإشارة إلى محدودية ظاهرة الفقر المدقع لا يعني على الإطلاق التقليل من أهمية محاربتها أو

عدم إعطائها أولوية قصوى، بل يعني وضع الفقر في إطاره الصحيح وتوفير المعالجات الشاملة واللازمة لمكافحته.

ولقد نجحت المملكة إلى حد كبير في احتواء الفقر وحصره في جيوب صغيرة محدودة. وتحقق هذا النجاح بسبب الخطوات والإجراءات الفعالة التي اتخذت في دفع عملية التنمية الاجتماعية بجميع أبعادها وأصعدتها. وفي إطار الجهود الهادفة إلى استئصال الفقر بجميع مستوياته، أعدت المملكة الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي (الإطار ١-١). وانطوت هذه الاستراتيجية التي تتبناها وزارة الشؤون الاجتماعية على قدر كبير من الشمول، خاصة في نظرتها لمشكلة الفقر وآليات علاجها. ويتم وفق هذه الاستراتيجية خفض معدلات الفقر بمفهوميه الضيق والواسع من خلال تحسين مستوى معيشة الفقراء وذلك بالعمل على: زيادة دخولهم، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، ورفع مستوياتهم التعليمية والصحية، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، إضافة إلى تمكينهم اقتصادياً للإسهام بفعالية في عملية التنمية. وجدير بالذكر أن اهتمام الاستراتيجية لم يقتصر على علاج ظاهرة الفقر فحسب، بل شمل المحافظة على المستوى المعيشي لباقي المواطنين – وخاصة أصحاب الدخول المتوسطة – وتجنيبهم الوقوع في دائرة الفقر.

ونتيجة لجهود المملكة في احتواء حالات الفقر، أوضحت البيانات المتوافرة لدى الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، أن نسبة الأسر السعودية التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (فقر الغذاء) بلغت في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) نحو (١,٦٣٪)، وانخفضت في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) إلى نحو (٠,٨٪)، بانخفاض قدره (٥٠٪). وبذلك فإن المملكة قد حققت هدف الألفية الخاص بالقضاء على فقر الغذاء قبل موعده المحدد في عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥). علماً بأنه قد تم تحديد خط الفقر المدقع (أي فقر الغذاء) بالمملكة بما يفوق الهدف الألفي، حيث قدر هذا الخط في المملكة بما يقارب دولارين يومياً للفرد، وحُدد في الهدف الألفي بدولار واحد للفرد.

الإطار (١-١): ملامح الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي

أ. مرتكزات الاستراتيجية:

* إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية وتعزيزها من خلال توفير الوظائف والائتمان وفرص التعليم والتدريب والخدمات الصحية وتحسين إمكاناتهم للوصول إلى الأسواق لتسويق منتجاتهم.
* تعزيز قدرات الفئات الفقيرة من المجتمع على المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
* تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تخفيض فرص تعرضهم للمخاطر، مثل اعتلال الصحة، والصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات السوق، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مساعدتهم في حال وقوع تلك الكوارث والصدمات.

ب. محاور الاستراتيجية:

١. النمو الاقتصادي المتوازن.
٢. التمكين الاقتصادي للفقراء وتشغيلهم.
٣. تنمية القدرات ورأس المال البشري.
٤. توسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
٥. تأهيل البنية المؤسسية والإدارة الجيدة.

■ خدمات الرعاية الاجتماعية:

انسجاماً مع أطر العمل التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي يتم تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية. ومن أهم الخطوات التي اتخذتها الدولة لتحقيق الهدف الألفي المحدد رقم (١) ، (٢) و (٣) ما يلي:

أولاً: استحداث ''برنامج الدعم التكميلي'' لسد الفجوة بين الدخل الفعلي (للأسر والأفراد والفقراء فقراً مدقعاً) وخط الفقر، وذلك بحسب دراسات خطوط الفقر المتحركة المعتمدة رسمياً في المملكة وبحدود دعم يبلغ (٢٦٤) مليون ريال سنوياً.

ثانياً: دعم الصندوق الخيري الاجتماعي بمبلغ (٣٠٠) مليون ريال سنوياً للعمل على الحد من الفقر ودعم تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم قروض حسنة للمحتاجين القادرين على العمل لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة.
- الإسهام في تنمية قدرات المحتاج من خلال التوجيه والتدريب.
- الإسهام في إيجاد فرص عمل للمحتاجين العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً.
- تطوير برامج الأسر المنتجة الموجهة لفئات المحتاجين ودعمها.
- الإسهام في إيجاد حاضنات للأعمال الصغيرة.
- رفع مستوى الوعي لدى المحتاجين بالفرص التدريبية، والوظيفية المتاحة، والمناسبة لقدراتهم.
- تنمية المشاركة الاجتماعية في مجال مكافحة الحاجة.
- مساعدة الجهات المختصة في التعرف على متطلبات المحتاجين من الخدمات الصحية، والتعليمية، والإسكانية، والاجتماعية وغيرها.
- تفعيل دور الجهات الخيرية في مساعدة المحتاجين لكي يساعدوا أنفسهم.
- العمل مع الجهات المعنية لتيسير الإجراءات المتعلقة بمصالح المحتاجين.

ثالثاً: زيادة المخصصات المقدمة للأيتام وذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم بمبلغ (٨٢) مليون ريال سنوياً، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية، ومكافأة نهاية الحضانة، وإعانات الزواج، ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام.

رابعاً: إقامة برنامج باسم "المساعدات الطارئة" للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها، أو تعرضها لمشكلات مثل وفاة المعيل أو سجنه أو مرضه أو مرض الأبناء أو حوادث الحريق في المنزل أو الكوارث الطبيعية ونحوها، على أن تحدد سقوف هذه المساعدات بحسب الحالة ودرجة المعاناة.

خامساً: زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من (١٠٠) مليون ريال إلى (٣٠٠) مليون ريال سنوياً.

سادساً: تخصيص مبلغ (١٠) بلايين ريال لبرنامج الإسكان التنموي في مناطق المملكة للفقراء الذين لا يملكون منازل خاصة بهم.

سابعاً: زيادة الإعانات المخصصة للمعاقين، ومرضى الفشل الكلوي، والسرطان، وتكسر الدم وغيرها من الأمراض المعوقة، حيث تمت زيادتها في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى (٢٣٨٢) مليون ريال بعد أن كانت تبلغ في السابق (٥٧٠) مليون ريال.

ثامناً: زيادة الحد الأعلى لمخصصات معاشات الضمان الاجتماعي للأسرة من (١٦,٢) ألف ريال إلى (٣٤,٢) ألف ريال في السنة، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع مخصصات الضمان الاجتماعي في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى مبلغ (١٣) بليون ريال.

تاسعاً: صدور العديد من القرارات لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة خلال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، منها ما يلي:

١. تتحمل الدولة ولمدة ثلاث سنوات (٥٠٪) من (رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخص الإقامة للعمالة المنزلية).
٢. إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي ومستخدمي ومتقاعدي الدولة بنسبة (٥٪) كل سنة ولمدة ثلاث سنوات ابتداءً من ١٤٢٩/٢/١هـ (٢٠٠٨).
٣. استمرار دعم السلع الأساسية للتخفيض من حدة ارتفاع أسعارها ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات من تاريخ ١٤٢٩/١/١٩هـ (٢٠٠٨).
٤. منع أي نوع من الممارسات الاحتكارية وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار.
٥. الإسراع في استكمال مشروع نظام السياسة التموينية.
٦. تكثيف جهود مراقبة الأسعار.

٧. استمرار مراجعة الإجراءات المتعلقة بتسعير الأدوية وتسجيلها، والإسراع في إنهاء الدراسة الخاصة بالتأمين الصحي على المواطنين.

عاشراً: تتولى الدولة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المباشرة للفئات المحتاجة من خلال مجموعة من المؤسسات المتخصصة العائدة لوزارة الشؤون الاجتماعية والتي توفر الخدمات التالية:

- خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين، حيث بلغ عدد المستفيدين (٢٠٥,٤٤٥) فرداً وتتنوع هذه الإعاقات بين الإعاقات الجسدية والحسية والنفسية والمرضية المركبة. وقد بلغت المبالغ المعتمدة لهذه الفئات في عام ١٤٣١هـ (٢٠٠٩) ما مجموعه (٢) بليون ريال.
- خدمات رعاية الأحداث وملاحظتهم، وبلغ عدد المستفيدين (١٥٨٩٣) فرداً عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).
- خدمات دور الحضانة الاجتماعية، ودور التربية الاجتماعية للبنات، ودور التربية الاجتماعية للبنين، ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين، ودور الرعاية الاجتماعية للمسنين، حيث بلغ مجموع المستفيدين من هذه الخدمات والبرامج (٢٠٥٦) فرداً عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

حادي عشر: تتولى الدولة أيضاً تقديم خدمات الضمان الاجتماعي من خلال مجموعة من المؤسسات المتخصصة والتي توفر الخدمات التالية للضمان الاجتماعي. وقد بلغ مجموع ما تم إنفاقه خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) نحو (١٥) بليون ريال على المعاشات والمساعدات والبرامج المساندة التي يقدمها الضمان الاجتماعي:

- المعاشات الضمانية الشهرية والتي تصرف للأيتام، ومن بلغ سن الشيخوخة، والعاجزين عن العمل، والمرأة التي لا عائل لها، والأسرة غير المعولة، ومجهولي الأبوين، حيث يصرف للفرد الواحد سنوياً (١٠٣٤٠) ريالاً ويزيد المعاش بمعدل (٣٤١٠) ريالات لكل فرد إضافي وبحد أقصى (٣٤٢١٠) ريالات للأسرة المكونة من ثمانية أفراد .

- برنامج المساعدات الضمانية والذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لمن دخولهم منخفضة على ألا تتجاوز المساعدة مبلغ ثلاثين ألف ريال لكل حالة وفق ضوابط محددة لطريقة صرفها .
- برنامج المشاريع الإنتاجية والذي يهدف إلى تأهيل من يمكن تأهيلهم من المستفيدين من الضمان الاجتماعي وجعلهم من خلال (بناء المهارة أو توفير الوسيلة) دافعين للزكاة بدلاً من متلقيها، وقد بلغ عدد المشاريع المتوقع تقديمها للمستفيدين والمستفيدات (٨١٥) مشروعاً فردياً و(٦) مشاريع جماعية في مختلف مناطق المملكة.
- برنامج الحقيبة والزي المدرسي والذي يُقدم لأبناء المستفيدين الذين مازالوا يواصلون تعليمهم في مراحل التعليم العام ولم يتجاوزوا سن (١٨) عاماً لمساعدتهم على توفير مستلزماتهم الدراسية.
- برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء بحيث يقوم الضمان الاجتماعي بتسديد جزء من فاتورة الكهرباء حسب عدد أفراد الأسرة المشمولين بالمعاش ويصرف شهرياً قرابة (٢٠ إلى ٣٠) مليون ريال.
- برنامج الفرش والتأثيث والذي يهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة لتوفير حياة أفضل من خلال تحسين ظروف مساكن المستفيدين بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص من أجل الشراكة الاجتماعية وقد أُقِرّ هذا العام برنامج شامل بمبلغ (١٠٠) مليون ريال.
- برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء والذي يهدف إلى مساعدة المستفيدين في توفير احتياجاتهم من المواد الغذائية، ويَصْرِفُ شهرياً مبلغاً وقدره (١٠٠) مليون ريال.
- برنامج الدعم التكميلي والذي يهدف إلي سد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد الفقراء فقراً مدقعاً وخط الفقر وصرف حتى عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) نحو (١٠٥٦) مليون ريال.

ثاني عشر: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور في توفير الخدمات الاجتماعية. فالجمعيات الخيرية الأهلية تقوم بدور أساسي وواسع في توفير خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي للفقراء والفئات المحتاجة. فقد بلغ إجمالي عدد الجمعيات الخيرية عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) (٥٧١) جمعية، منها (٣٩) جمعية نسائية. وتنتشر الجمعيات الأهلية في جميع مناطق المملكة وتغطي برامجها مجالات واسعة ومتنوعة منها: رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية المسنين، ورعاية الأيتام، ورعاية العجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، ومكافحة الأمية، وتأهيل النساء بمهن ونشاطات مختارة، وتقديم خدمات صحية. ويجري في المناطق التي لا تصل إليها خدمات مراكز التنمية الاجتماعية التابعة للدولة تشكيل لجان محلية تتولى تحقيق الأهداف الاجتماعية المحلية. وتشير البيانات المتاحة إلى أن مجموع اللجان الأهلية بلغ عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) (٣٥٧) لجنة.

■ تحديات البطالة ومبادرات توطين الوظائف

حرصت خطط التنمية المتعاقبة بالمملكة على التعامل مع تحديات البطالة والحاجة إلى توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين. وقد برز مفهوم توطين الوظائف وأصبح في العقدين الأخيرين أحد الثوابت الرئيسة في العمل التنموي السعودي. ووفق أدبيات وزارة العمل فإن ''توطين الوظائف (السعودة) تعني قصر العمل على السعوديين، بالإضافة إلى الإحلال التدريجي للعمالة الوطنية وفق عدد من المتغيرات والأبعاد وصولا في النهاية إلى توطين الوظائف والاستخدام الكامل والأمثل للعمالة الوطنية.''[٥] ويُعد قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠) وتاريخ ١٤١٥/٤/٢١هـ (١٩٩٥)، والذي نص على توظيف عدد من السعوديين لا يقل عن (٥٪) سنوياً من إجمالي عمالة كل منشأة لديها (٢٠) عاملا فأكثر، خطوة تشريعية مهمة لإعطاء تنفيذ السعودة في القطاع الخاص الصفة الإلزامية. وتوالت بعدها قرارات الدولة في تنظيم السعودة في

---

(٥) وزارة العمل، دليل الأنشطة والمهن والوظائف التي يقتصر العمل فيها على السعوديين والإحلال التدريجي للعمالة الوطنية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، ذو الحجة ١٤٢٩هـ، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ١٤.

القطاعات والمهن المختلفة. ويتّبع في تنفيذ قرارات السعودة ثلاث آليات: نظام الحصص؛ وآلية ترشيد الاستقدام من خلال ضوابط ترتبط باحتياجات سوق العمل؛ وقصر العمل في بعض المهن على العمالة الوطنية. وتتولى وزارة الخدمة المدنية مهمة التوظيف وتنفيذ أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها في القطاع العام، في حين تتولى وزارة العمل هذه المهمة في القطاع الخاص بالإضافة إلى اختصاصها في البت في طلبات الاستقدام وإصدار تأشيرات العمل للقطاعين الحكومي والخاص، مع الإشراف العام على سوق العمل.

ومن التطورات المهمة في مجال السعودة قيام وزارة العمل بإعداد "استراتيجية التوظيف السعودية"، (الإطار ١-٢) [٦]، لتكون إطاراً مرجعياً لمعالجة قضايا القوى العاملة والتوظيف في المملكة. وتنطلق الاستراتيجية من رؤية محددة مفادها ''توفير فرص عمل كافية من حيث العدد، وملائمة من حيث الأجر، تؤدي إلى توظيف كامل للموارد البشرية السعودية، وتحقق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني''. وقد وافق مجلس الوزراء الموقر على هذه الاستراتيجية بالقرار رقم (٢٦٠) وتاريخ ١٤٣٠/٨/٥هـ (٢٠٠٩). كما خطط لها أن تنفذ خلال (٢٥) عاماً، على أن يقسم هذا المدى الزمني إلى ثلاث مراحل متداخلة: المرحلة الأولى مداها سنتان؛ المرحلة الثانية ومداها (٣) سنوات؛ المرحلة الثالثة ومداها (٢٠) سنة مقسمة إلى مدتين متساويتين طول كل فترة (١٠) سنوات. وتتألف الاستراتيجية من أهداف عامة يتقيد العمل بها في كل المراحل وأهداف مرحلية تنسجم مع المدى الزمني للمرحلة وطبيعة التحديات وخصوصيات المرحلة. واشتملت الاستراتيجية على مجموعة من السياسات وآليات التنفيذ بشأن كل مرحلة من المراحل الثلاث، مع تحديد الغايات المستهدفة من كل سياسة، والجهة أو الجهات المنوط بها تنفيذ الآليات، مع معايير لقياس الأداء المرتبطة بكل سياسة وغاياتها. وتضمنت أيضاً نظاماً متكاملاً للتقويم والمتابعة لـ ''رصد أداء إستراتيجية التوظيف وسياساتها، وتقويم الأداء بما يحقق الغايات والأهداف، والتدخل لإصلاح السياسات وتعديلها في حال ثبوت عدم فاعليتها أو حدوث تغيرات هيكلية في سوق العمل أو في منظومة تنمية أو استخدام الموارد البشرية''.

---

(٦) وزارة العمل، استراتيجية التوظيف السعودية، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، ص ٢٤-٢٥.

الإطار (١ – ٢) : الإطار العام لاستراتيجية التوظيف السعودية

	المدى القصير (سنتان)	المدى المتوسط (٣ – ٥ سنوات)	المدى الطويل (٦ – ٢٥ سنة)
أهداف مرحلية / أهداف عامة	السيطرة على البطالة	تخفيض معدل البطالة	تحقيق ميزة تنافسية اعتماداً على الموارد البشرية المواطنة
تحقيق التوظيف الكامل	زيادة معدلات التوظيف	زيادة النمو في معدلات التوظيف	تحقيق التوظيف الكامل
زيادة مستديمة في مساهمة الموارد البشرية المواطنة	زيادة معدلات المشاركة	زيادة النمو في معدلات المشاركة	الوصول بمعدل المشاركة إلى أعلى مستوى ممكن
الارتقاء بإنتاجية العامل لتضاهي معايير الاقتصادات المتقدمة	زيادة إنتاجية العمالة	زيادة النمو في إنتاجية العمالة	الوصول بإنتاجية العامل إلى أعلى مستوى ممكن

التوجهات المستقبلية لتحقيق الهدف

تعتزم المملكة العربية السعودية تحقيق الهدف العام الأول من أهداف الألفية قبل موعده عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥) الذي حددته الأمم المتحدة. فمن المخطط إنجاز جميع الأهداف المحددة لهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع خلال خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠ – ٢٠١٤). وبما أن النمو هو شرط ضروري لاستدامة التقدم في إنجاز الهدف العام الأول بجميع أهدافه المحددة ومؤشراته فلقد خطط أن يزداد دخل الفرد السعودي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢,٩٪) سنوياً خلال خطة التنمية التاسعة. ولضمان المشاركة المنصفة في ثمار النمو ومكاسبه للفئات الفقيرة والفئات المعرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، من المقرر تعميق الاستفادة من القناتين التاليتين:

- خدمات الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي.
- فرص العمل المجزية لجميع القادرين على العمل والراغبين فيه.

وبناء عليه، سيجري التوظيف المكثف لنظم الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي لتقليص جيوب الفقر وحماية الأسر المعرضة للكوارث الاقتصادية والاجتماعية بكل قنواتها وأدواتها من إعانات نقدية وعينية، ودعم أسعار السلع والخدمات المعيشية الضرورية من ضمنها المسكن، ودور رعاية اجتماعية، وتمكين للأسر المحتاجة من ممارسة أعمال مجزية. كما سيجري الاستمرار في توفير إسناد قوي للجهود الهادفة إلى تنمية قدرات القوى العاملة الوطنية، وتوفير فرص عمل كافية وملائمة من حيث الأجر، وتحقيق مستوى تنافسي للعمالة الوطنية في اتجاه التوظيف الكامل لقوة العمل الوطنية، بالإضافة إلى توسعة خدمات سوق العمل وتطويره، (الإطار ١-٣).

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتمثل التحدي الرئيس في القضاء على الفقر المدقع والجوع في كونه حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي أن التقدم في تحقيق هذا الهدف، يتطلب تقدماً موازياً في تحقيق أهداف التنمية الأخرى على الصعيدين الكلي والقطاعي؛ وبالتالي فإن تنمية الدخل بشكل عام ولشرائح ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص العمل للجميع وبوجه خاص للنساء والشباب، مع ما يتطلبه ذلك من تأهيل القوى البشرية، ومحو الأمية، وتحسين المستوى التعليمي، علاوة على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات العامة وغيرها تشكل مدخلات الحل الجذري والدائم لقضية الفقر. وفي هذا الإطار تعنى الأهداف والاستثمارات والبرامج المعتمدة في خطة التنمية التاسعة بمعالجة هذه التحديات وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين وتوسيع خياراتهم.

الإطار (١-٣): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي الأول منتقاة من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤).

<u>في مجال الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي:</u>

- **مواصلة صرف الإعانات للحالات المحتاجة للإعانة، وهي: أسر ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال المشلولين، والأسر الحاضنة والبديلة، وزواج المقيمين في الدور والمؤسسات الاجتماعية، والمشروعات الفردية للمعاقين، ومعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي.**
- **مساعدة مستفيدي الضمان الاجتماعي في المجالات التالية: تحمل جزء من نفقات العلاج الطبي ومصاريفه، تخفيض تكاليف شراء المواد الاستهلاكية الأساسية، تسديد جزء من فاتورتي الكهرباء والماء، ترميم المنازل وفرشها وتأثيثها، توفير حقيبة مدرسية وزي مدرسي لكل طالب وطالبة من أبناء مستفيدي الضمان الاجتماعي لكل عام دراسي.**
- **العناية الشخصية للمقيمين داخل الفروع الإيوائية القائمة وغير القادرين على خدمة أنفسهم والمعوقين والأطفال المشلولين والمسنين وأطفال دور الحضانة الاجتماعية.**
- **التوسع في توفير مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مناطق المملكة المحتاجة لمثل هذه الخدمات: إحداث ١٤ داراً للتوجيه الاجتماعي، و١٢ مؤسسة لرعاية الفتيات، و٦ دور للملاحظة الاجتماعية، و٨ قرى للأطفال الأيتام، و٤ دور للتربية الاجتماعية للبنين، و٧ دور ضيافة للبنات، و٥ دور للرعاية الاجتماعية للمسنين، و٢١ وحدة للحماية الاجتماعية (من العنف الأسري)، و١٠ مراكز للتأهيل الشامل، و١٥ مكتباً للضمان الاجتماعي، و٦ مراكز تنمية جديدة.**
- **مواصلة صرف إعانات التنمية المحلية ودعمها للاستمرار في تقديم الأنشطة والبرامج الخاصة بالتنمية المحلية.**
- **تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية جديدة ودعمها.**
- **تشجيع تأسيس جمعيات خيرية أهلية جديدة ودعمها.**
- **دعم تنفيذ الدراسات والبحوث في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية.**
- **تمكين الأسر المحتاجة من ممارسة عمل مجزي من خلال:**
  - **توفير قدر كافٍ من فرص العمل المجزي للأفراد من الأسر المحتاجة.**
  - **تحويل نسبة متزايدة من الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة.**
  - **العمل على تمليك أكبر عدد ممكن من الأسر المحتاجة مشروعات صغيرة.**

<u>في مجال تشغيل قوة العمل الوطنية:</u>

- **رفع مستوى تأهيل قوة العمل الوطنية علمياً وعملياً لتلبية متطلبات التحول إلى مجتمع المعرفة.**
- **تحسين إنتاجية العمالة الوطنية لزيادة قدرتها على المنافسة المتكافئة في سوق العمل.**
- **تحقيق التوازن النسبي في هيكل الأجور والتوظيف في سوق العمل.**
- **زيادة معدلات المشاركة في سوقِ العمل، ودعم فرص التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.**
- **ضبط الاستقدام وترشيده، بما يُمكّن من خفض معدلات البطالة.**
- **تحسين خدمات سوق العمل وتوسعتها، لتلبية متطلبات العولمة ولتعزيز فرص التكامل الخليجي.**

من جهة أخرى، فإن التجارب العالمية تبين أن خطر الفقر يبقى داهماً ومهدداً لبعض الشرائح في المجتمع مهما كان عليه ذلك المجتمع من تطور وتقدم. لذا كان من المهم أن يكون هناك شبكة حماية اجتماعية واسعة وفعالة مدعومة بأنظمة رصد ومتابعة وتقويم كفوءة، لا تهدف إلى لجم ظاهرة الفقر ومعالجتها عند بروزها فحسب، بل إلى استدراكها قبل ظهورها. ومن ثم فإن توفير شبكة حماية ناجحة وفعالة هي من التحديات الدائمة لعملية مكافحة الفقر ومعالجة تأثيراته.

وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن الإمكانات المادية المتاحة بالمملكة تُعد عاملاً مهماً لتحسين فرص تحقيق هذا الهدف، حيث توفر هذه الإمكانيات القدرة على التعامل المباشر والسريع، خاصة في مجال لجم هذه الظاهرة وتخفيف تداعياتها بواسطة آليات الضمان والأمن الاجتماعي في انتظار الحلول الجذرية الدائمة والتي قد تتطلب مدداً زمنية أطول لنضوجها.

وأخيراً، يتوافر لدى المملكة قدرات مؤسسية وتنظيمية متطورة، تتمثل في الجمعيات الأهلية المنتشرة في جميع أرجاء المملكة والتي تقوم بدور جوهري في توفير الدعم والرعاية للفئات المحتاجة في المجتمع، حيث يتكامل عمل هذه الجمعيات مع المراكز والمؤسسات المتخصصة التي تديرها الدولة.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

توفر عملية التخطيط للتنمية التي تنتهجها المملكة، إطاراً صالحاً لدراسة جميع العوامل المؤثرة على الوضع المعيشي للسكان وتحليلها وتقويمها، كما أن خطة التنمية التاسعة، تمثل برنامجاً مرحلياً متكاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تندرج في سلم أولوياتها، القضايا التي تتقاطع مع ظاهرة الفقر وتؤثر فيها، مثل تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة والتنمية المتوازنة بين المناطق وتنمية الموارد البشرية وتنويع القاعدة الاقتصادية وغيرها. وهذا ما يعزز من كفاءة السياسات ويحسن من ظروف تحقيق الأهداف ذات الصلة بقضية مستوى المعيشة بشكل عام وظاهرة الفقر بشكل خاص.

الإطار (١-٤): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع **محتمل** **غير ممكن** **لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات**

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي **معتدل** **ضعيف لكنه في تحسن** **ضعيف**

الإطار (١-٥): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف المحدد رقم (٤)

ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي (٪)	٨٢,٠	٩٦,٥	٩٧,٣	٩٨,٣	٩٨,٨	٩٩,٠
* معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (٪)	٧٦,٨	*٩٣,٩	*٩٤,٠	*٩٤,٢	*٩٤,٤	*٩٥,٣
* نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (٪)	٧٤,٥	٨٨,٦	٩١,٠	٩٣,٤	٩٥,٩	٩٧,٢
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة (٪)	٨٥,٩	٩٦,٣	٩٦,٥	٩٦,٧	٩٦,٨	٩٦,٩

* بيانات منقحة (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات).

الوضع الراهن

يعد التعليم أحد الركائز الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن عوامل استدامتها. وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور هو غاية التنمية، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والمواطن المنتج، والفرد الملتزم بالقيم والمثل الإنسانية العليا. ومن ثم فإن توفير الخدمات التعليمية وتمكين المواطنين من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والاستفادة منها بشكل كامل ومستمر ومثمر، يمثل أحد اللّبنات الأساسية على طريق التنمية البشرية وتوسيع الخيارات والمهارات في بناء المواطن المنتج.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، أولت المملكة اهتماماً خاصاً بقطاع التعليم وعملت على توفيره للجميع، ويجسد ذلك ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو (٨,٦٥٪) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

وقد كان من ثمار هذا الاهتمام أن وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة وما فوق) إلى (٨٧,٦٪)، ولدى فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) إلى (٩٦,٩٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، الشكل (٢-١)، وقد شمل هذا التطور كلا الجنسين، حيث بلغ معدل الإناث الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين من فئة الشباب (١٠٠:٩٨) في ذات العام.

وتمثل مرحلة التعليم الابتدائي أكثر مراحل التعليم أهمية نظراً لدورها التأسيسي الذي يحدد إلى حد كبير مسار الطالب والطالبة في مراحل التعليم اللاحقة. وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين في المرحلة الابتدائية نحو (٣,٢٦) مليون طالب وطالبة عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، موزعين على (١٣٦٢٦) مدرسة في جميع أرجاء المملكة. كما بلغ عدد المستجدين في المرحلة الابتدائية لذات العام نحو (٥٦٧,٥٠) ألف طالب وطالبة. وقد بلغ معدل النمو المتوسط في عدد الطلاب والطالبات المقيدين (٣,٦٢٪) سنوياً خلال السنوات ١٤٠٥-١٤٣٠هـ (١٩٨٥-٢٠٠٩). ويجدر الإشارة إلى أن القطاع الحكومي لا يزال الموفر الرئيس لخدمات التعليم، حيث بلغت حصته من إجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم الابتدائي (٩٢٪)، في حين بلغت حصته من إجمالي الطلاب والطالبات الملتحقين في التعليم العام بجميع مراحله (٩٠٪) وذلك عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

وقد بلغت نسبة الطلاب والطالبات في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (٩٧,٢٪) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، الشكل (٢-٢)، بما يؤشر إلى تحقيق تقدم ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية. وارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي من (٨٢٪) في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى (٩٩٪) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، الشكل (٢-٣)، كما أن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي بلغ نحو (٩٥,٣٪) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، (الشكل ٢-٤)، مبيناً حجم الإنجاز الكبير والقدرة على تحقيق كامل الهدف المعتمد في ضمان حصول الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي قبل عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

وفي إطار ضمان تحقيق الالتحاق الشامل في المرحلة الابتدائية وزيادة معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم الأخرى، تم اعتماد العديد من الإجراءات والسياسات المناسبة، ليس فقط

لضمان تحقيق التعليم للجميع (من خلال الوصول إلى نسب التحاق عالية)، بل كذلك الارتفاع بالمضمون النوعي للتعليم للجميع في المملكة وترسيخه، ومن بينها التالي:

- تطبيق القرار المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) بإلزامية التعليم الابتدائي تطبيقاً شاملاً وكاملاً.
- التوسع في إنشاء مدارس رياض الأطفال في جميع المناطق والمحافظات والمراكز، وتكثيف برامج التوعية والإرشاد الأسري بأهمية الانخراط في هذه المرحلة، بناءً على الأمر السامي رقم (٧/ب/٥٣٨٨) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ (٢٠٠٢).
- تفعيل أطر مشاركة أولياء أمور الطلاب في متابعة نشاط أبنائهم وأداء الإدارة المدرسية وهيئة التدريس.
- التحديد المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير وسائل التعليم والتأهيل الملائمة لهم.
- التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض الفئات من ذوي الدخل المنخفض والتي قد تحول دون التحاق أبنائهم بمراحل التعليم، والعمل على معالجتها. مع العلم أن التعليم في المملكة يتم توفيره مجاناً في جميع مراحله.
- تكثيف برامج التوعية والإرشاد ضمن مناهج التعليم وللأسرة والمجتمع، حول أهمية التحصيل العلمي.

وتهدف المملكة من وراء هذه الإجراءات وغيرها إلى رفع معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية للبنين والبنات إلى نحو (١٠٠٪) خلال مدة خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤).

الشكل (٢-١)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

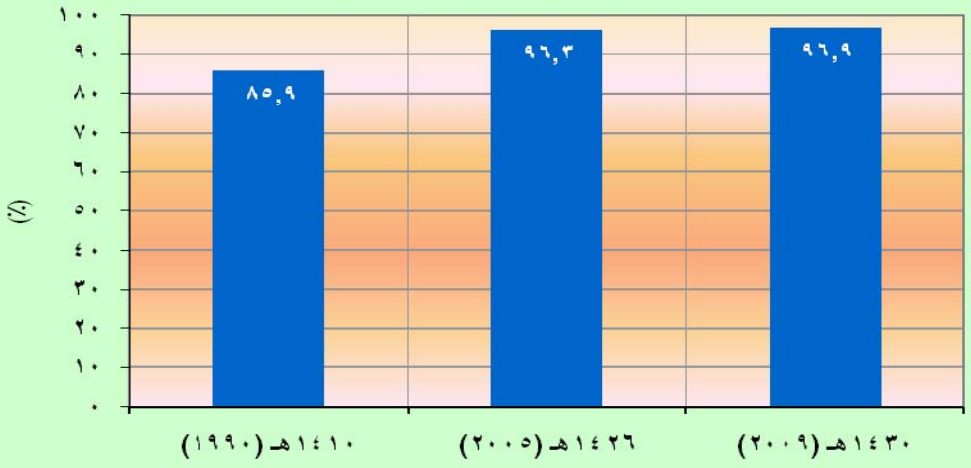

الشكل (٢-٢)
نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي
الذين يصلون إلى الصف الخامس

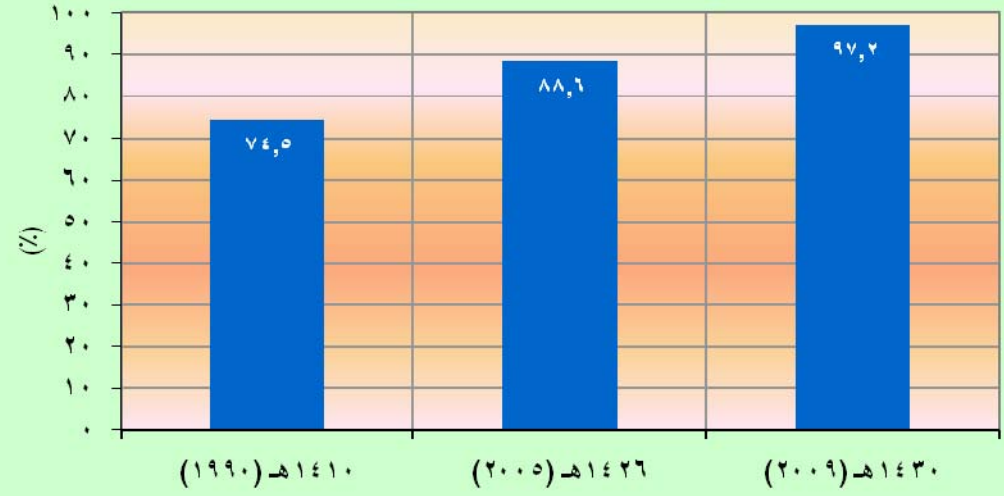

الشكل (٢-٣)
معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الإبتدائي

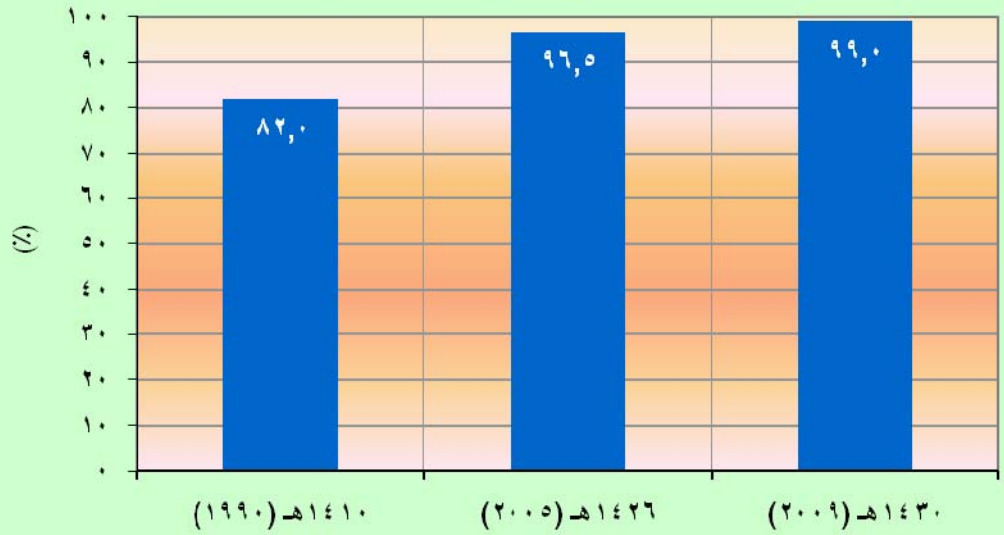

الشكل (٢-٤)
معدل الإلتحاق الصافي بالتعليم الإبتدائي

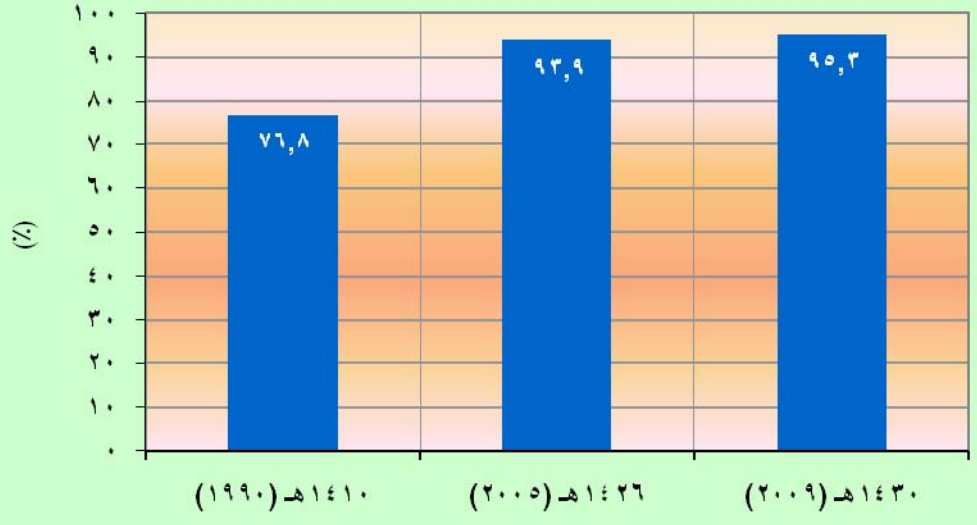

التوجهات المستقبلية لتحقيق الهدف

تؤكد خطة التنمية التاسعة، على محورية التعليم في تحقيق التنمية البشرية وتعزيزها من خلال توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والتمكين من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة. وتتطلع هذه الخطة إلى إقامة نظام تعليمي متكامل يعمل على إرساء أساس متين لقاعدة التعليم العام في المملكة، يسانده في ذلك طاقات تعليمية مدربة وعالية التأهيل، ولديها القدرة على تطوير قدرات الطلاب وإكسابهم مهارات إدراكية وابتكارية، مستهدياً بمتطلبات مجتمع المعرفة. ويحتل تعميم التعليم الابتدائي موقعاً مركزياً في هذه العملية لكونه يوفر القاعدة العريضة التي يرتكز عليها النظام التعليمي برمته. وتتبنى الخطة جملة من الأهداف المحددة لتحقيق هذا الهدف (الإطار ٢-١).

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتطلب التطبيق الكامل لقرار إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية تعزيزاً كبيراً للإمكانات والقدرات من مدارس وفصول وهيئات تدريس مؤهلة، وغيرها من المدخلات لعملية التعليم. وهذا يتطلب دوراً أوسع وأشمل للقطاع الأهلي في توفير خدمات التعليم في مختلف مراحله. كما أنه يتطلب تضافر جهود العديد من الجهات الحكومية والأهلية، وتناسقها في إطار متكامل وفعّال.

من جانب آخر، ونظراً للإسهام الحيوي للتعليم ما قبل الابتدائي في تربية الأطفال وتعلمهم وتعزيز فرص الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وتخفيض معدلات الرسوب والتسرب منها، فإن توفير متطلبات تعميم مرحلة رياض الأطفال في جميع أنحاء المملكة، خاصة بعد اعتمادها مرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها، يمثل تحدياً مهماً، حيث يتوقع تضاعف أعداد الملتحقين في هذه المرحلة خلال سنوات خطة التنمية التاسعة.

وفي هذا الصدد، تؤكد خطة التنمية التاسعة على أن تطوير النظام التعليمي يُعد أحد مراكز الثقل الرئيسة في العملية التعليمية والتربوية، مع الحاجة للعمل على تحسين كفاءة النظام التعليمي في مرحلة التعليم الابتدائي والمراحل التعليمية الأخرى.

الإطار (٢-١): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي الثاني منتقاة من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤).

- **تخفيض معدلات التسرب إلى نحو (١٪) لجميع المراحل.**
- **تفعيل الاختبارات الوطنية لقياس مستوى التحصيل الدراسي، وإجراء الاختبارات التشخيصية لرصد الصعوبات التي تواجه الطلاب في المواد الدراسية.**
- **استحداث وحدة أبحاث الموهبة والتوسع في تأهيل مراكز الموهوبين بما يساعد على تصميم البرامج الخاصة بالموهوبين وتطويرها وتنفيذها.**
- **الاستمرار في دعم تنفيذ مشروع تطوير استراتيجيات التدريس، والمشروع الشامل لتطوير المناهج.**
- **تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي (إلزامية التعليم).**
- **تحقيق معدل التحاق قدره (٩٨٪) من خريجي التعليم الابتدائي في المرحلة المتوسطة، و(٩٥٪) من خريجي التعليم المتوسط في المرحلة الثانوية.**
- **تطبيق نظام التقويم الشامل للمدرسة بمعدل (٢٠٪) من المدارس سنوياً.**
- **تطبيق الاعتماد التربوي على جميع المدارس الأهلية.**
- **تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركته بالتوسع في فتح المدارس لاستيعاب طلبة التعليم العام، بحيث تصل هذه المشاركة إلى ما نسبته (١٥٪) بنهاية خطة التنمية التاسعة.**
- **إعداد خطة محددة لمحو أمية الكبار تشترك فيها جميع الجهات ذوات العلاقة لتحقيق القضاء على الأمية وفقاً لجدول زمني محدد، والمباشرة في تنفيذها.**
- **رفع نسبة الحاصلين على مؤهلات تربوية عليا مطلوبة للنظام التعليمي.**
- **التوسع في دعم البحوث التربوية لخدمة أهداف التطوير النوعي، والدراسات حول نتائج الاختبارات، وظاهرة الرسوب والتسرب في المراحل المختلفة.**
- **الاستمرار في تنفيذ برنامج صحي شامل بالتنسيق مع وزارة الصحة (الكشف الطبي وحملات التطعيم وعلاج الحالات المرضية للطلبة).**
- **تفعيل خدمات النقل المدرسي التعاوني للطلاب، وتوسيع خدمات النقل المدرسي للطالبات المسند إلى القطاع الخاص.**

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

كثّفت المملكة إجراءاتها في السنوات الأخيرة، من أجل تطوير أجهزة التعليم العام ورفع كفاءتها، مما دعم وسيدعم فرص رفع معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم بشكل عام، ومرحلة التعليم الابتدائي بشكل خاص (الشكل ٢-٣ والشكل ٢-٤). ومن بين أبرز تلك الإجراءات والخطوات المتتابعة المتخذة، علاوة على قرار تطبيق إلزامية التعليم المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، وقرار اعتماد مرحلة رياض الأطفال مرحلة تعليمية مستقلة المتخذ عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)، هو توحيد مهمات الإشراف على التعليم العام في وزارة التربية والتعليم بدءاً من عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، مما أسهم ويسهم في تعزيز قدرة الدولة على تطبيق إستراتيجية التعليم وسياسته.

كما سيسهم الدعم المتنامي الذي تقدمه المملكة للقطاع الأهلي لتطوير دوره في تقديم خدمات التعليم بجميع مراحله، في تحقيق نقلة نوعية ليس في التوسع في تقديم خدمات التعليم فحسب، بل أيضاً في جعله أكثر تجاوباً مع احتياجات المجتمع من خلال المشاركة في رسم السياسات وتنفيذ البرامج التعليمية.

الإطار (٢-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٢-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
• قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف المحدد رقم (٥):

القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥) إن أمكن وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي.	٨٥,١	٨٩,٤	٩٤,٦	٩٥,٤	٩٦,٣	*٩٧,٢	*٩٧,٧	*٩٨,١	*٩٨,٦	*٩٨,٨	**٩٩,٠
* نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة من أفراد الفئة العمرية من ١٥-٢٤ عاماً.	٧٣,٧	٨٣,٨	*٨٥,٢	*٨٨,١	*٩٠,٣	٩١,٨	٩٤,٨	٩٦,٣	٩٧,٣	٩٧,٩	٩٨,١
* نسبة النساء العاملات بأجر إلى إجمالي العاملين في القطاعات غير الزراعية.	١٧,٩	١٦,١	١٤,٢	١٦,٥	١٦,٥	١٥,٠	١٤,٥	* ١٥,٢	* ١٤,٥	* ١٥,٢	١٤,٢

* بيانات معدلة.

** بيانات تقديرية.

الوضع الراهن

شهدت المملكة خلال المدة المنصرمة تطوراً إيجابياً ملحوظاً في أوضاع المرأة، سواء في مجالات التعليم أو التشغيل أو الصحة[٧]. فعلى الرغم من البداية المتأخرة نسبياً في تعليم البنات موازنة بالبنين، ارتفعت وتائر التحاق البنات بمراحل التعليم المختلفة بشكل متصاعد. وتواصل الاتجاه نفسه حتى بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي قيد البنات في جميع مراحل التعليم نحو (٦,١٧٪) للفترة ١٣٩٥-١٤٣٠هـ (١٩٧٥-٢٠٠٩)، في حين بلغ للبنين (٤,١٤٪) للمدة نفسها. ومن ثم أمكن سد الفجوة في مؤشرات القيد للجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، (الشكل ٣-١). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التطور في معدلات القيد الصافي للبنين والبنات في مراحل التعليم هو التعبير الأنسب في قياس أوضاع الالتحاق في النظام التعليمي ومدى استيعاب الفئة العمرية في المؤسسات التعليمية، حيث يلاحظ أنه ما بين السنوات ١٤٢٢ و١٤٣٠هـ (٢٠٠١ و٢٠٠٩) ارتفعت معدلات القيد الصافي للبنين في المرحلة الابتدائية من (٨٤٪) إلى (٩٦,٣٣٪)، وارتفعت النسبة المناظرة للبنات من (٨٢٪) إلى (٩٤,٣١٪). ويشير ذلك إلى النتائج الإيجابية لسياسات المملكة في مجال تحقيق المساواة بين البنين والبنات في النظام التعليمي من جهة، وإلى التطور الحاصل أصلاً في استيعاب المؤسسات التعليمية للفئات العمرية الموازية للمراحل التعليمية للبنين والبنات من جهة أخرى. إن تضييق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمراحل التعليمية في المجتمع الحديث قد مكن الإناث من الحصول على التعليم والمهارات المطلوبة ومن تهيئتهن للمشاركة في سوق العمل بشكل منصف وعادل، (الشكل ٣-٢، والشكل ٣-٣).

---

(٧) للتفصيل حول هذه الفقرة انظر، خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩) الفصل (١٧) وخطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) الفصل (١٩).

الشكل (٣-١)
نسبة البنات لكل ١٠٠ من البنين في جميع مراحل التعليم

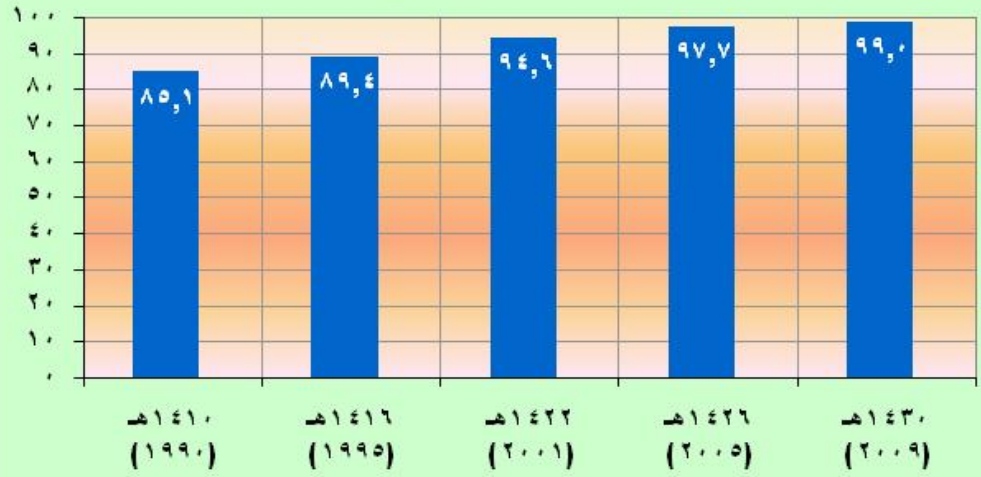

الشكل (٣-٢)
نسبة البنات لكل ١٠٠ من البنين ممن يلمون بالقراءة والكتابة
في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

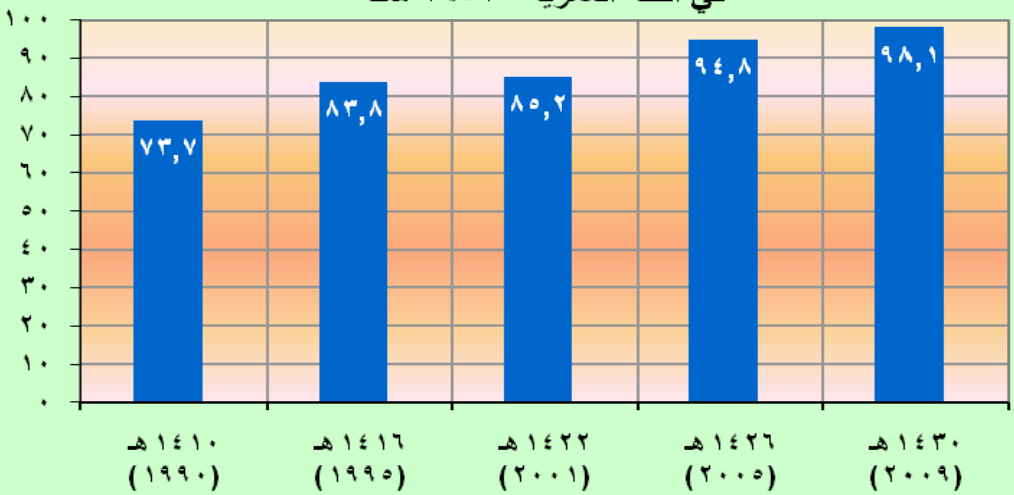

إن الإنجاز المحرز في تمكين المرأة من الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة كان له ما يوازيه في التقدم بتمكين المرأة صحياً، حيث تحقق على مدى الحقبة الماضية تحسن كبير في الصحة العامة نتج عنه خفض ملحوظ في معدلات الإصابة بالأمراض. ونتيجة للنمو والتحسن في الخدمات الصحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد ليبلغ (٧٤,٧) عاماً مقابل نحو (٧٢,٥) عاماً للذكور عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

أما بالنسبة للوضع التشغيلي للمرأة السعودية ومشاركتها في سوق العمل، فإن دخولها إلى سوق العمل كان يتسم بالبطء في مراحل التنمية الأولى حيث لم تتجاوز نسبة إسهاماتها في سوق العمل (٥,٤٪) حتى نهاية عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢). إلا أنه مع استمرار جهود التنمية خاصة في مجال التعليم، بدأت انعكاساتها تظهر على أوضاع المرأة التشغيلية، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى (١١,٨٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وإذا كانت النسب أعلاه تعكس محدودية مشاركة المرأة في قوة العمل، إلا أن هذا الانخفاض جزء من سمة المجتمعات العربية، حيث المشاركة لا تزال منخفضة موازنة مع باقي المناطق الجغرافية في العالم. مما يتطلب تكثيف الجهود لاستحداث فرص عمل للمرأة في المنطقة العربية وتنويعها، خاصة أنه يلاحظ أن فرص العمل للنساء تتركز غالباً في قطاع التعليم.

ومن السمات المهمة الأخرى لمشاركة المرأة في قوة العمل هي مستوى التحصيل التعليمي للمشتغلات، حيث إن أغلب المشتغلات في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) هن من حملة الشهادات الثانوية فما فوق (٩٢,٣٪) (الشكل ٣-٣، والجدول ٣-١)، كما أن (٤٩,٢٪) منهن من الفئات الفتية (٢٥-٣٤ عاماً)، مما يؤشر إلى حداثة دخول المرأة إلى سوق العمل (الشكل ٣-٤، والجدول ٣-٢).

من ناحية أخرى، لا يبدو أن الزواج معوق أساسي يمنع انخراط المرأة السعودية في سوق العمل، حيث توضح البيانات لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) أن (٦٧,٣٪) من مجموع المشتغلات في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) هن متزوجات، وتبلغ هذه النسبة للذكور نحو (٧٣,٩٪).

الشكل (٣-٣)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس *
لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)

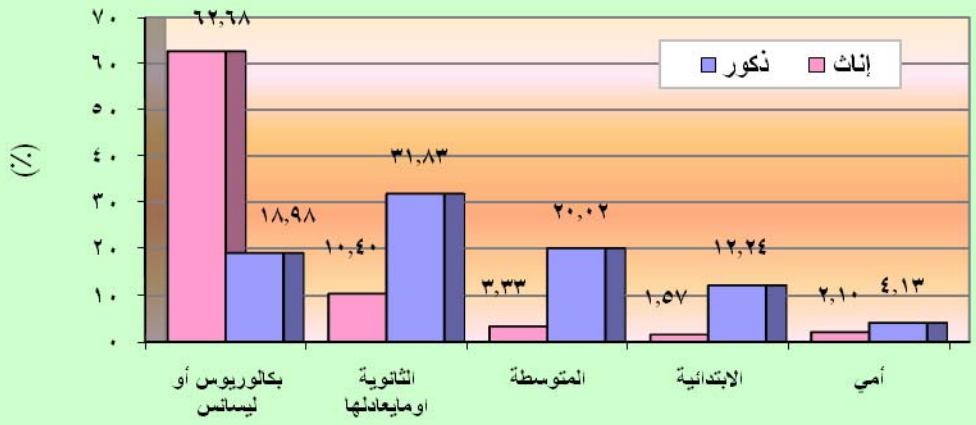

(*) نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

الجدول (٣-١)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين حسب المستوى التعليمي والجنس*
لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)

الحالة التعليمية	ذكور		إناث		الجملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أمي	١٣٧٦٧٥	٤,١٣	١٠٦٠٩	٢,١٠	١٤٨٢٨٤	٣,٨٦
يقرأ ويكتب	١٠٧٣٧٧	٣,٢٢	٣٧٢٨	٠,٧٤	١١١١٠٥	٢,٨٩
الابتدائية	٤٠٧٨٨٤	١٢,٢٤	٧٩٤٥	١,٥٧	٤١٥٨٢٩	١٠,٨٣
المتوسطة	٦٦٧٢٢٧	٢٠,٠٢	١٦٨٤٦	٣,٣٣	٦٨٤٠٧٣	١٧,٨٢
الثانوية أو ما يعادلها	١٠٦٠٦٤٩	٣١,٨٣	٥٢٥٧٣	١٠,٤٠	١١١٣٢٢٢	٢٩,٠١
دبلوم دون الجامعة	٢٦٣١٤٣	٧,٩٠	٨٧١٢٨	١٧,٢٤	٣٥٠٢٧١	٩,١٣
بكالوريوس أو ليسانس	٦٣٢٥٥٦	١٨,٩٨	٣١٦٧٣٥	٦٢,٦٨	٩٤٩٢٩١	٢٤,٧٣
دبلوم عالي / ماجستير	٣٩٤٩٩	١,١٩	٧٠٢٧	١,٣٩	٤٦٥٢٦	١,٢١
دكتوراه	١٦٦١٨	٠,٥٠	٢٧٤٩	٠,٥٤	١٩٣٦٧	٠,٥٠
الجملة	٣٣٣٢٦٢٨	١٠٠,٠٠	٥٠٥٣٤٠	١٠٠,٠٠	٣٨٣٧٩٦٨	١٠٠,٠٠

(*) نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الشكل (٣-٤)
المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر ونوع الجنس *
لعام ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩)

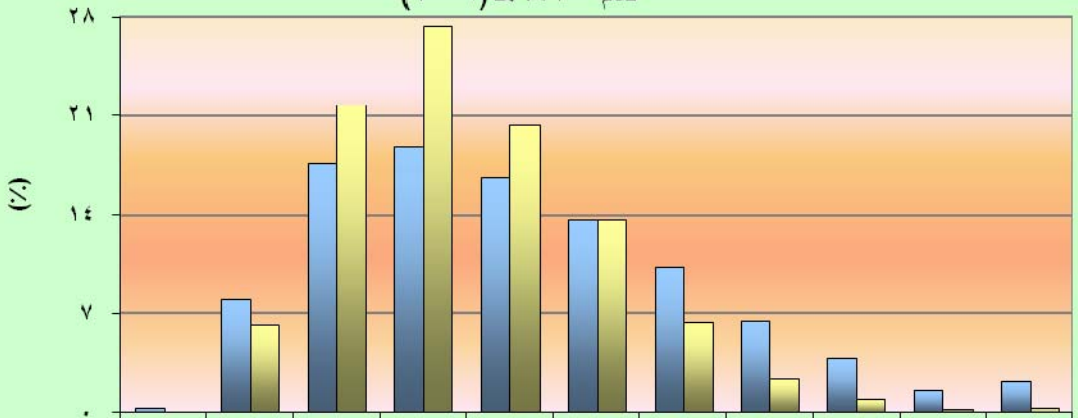

الجدول (٣-٢)

المشتغلون السعوديون (١٥سنة فأكثر) حسب فئات العمر والجنس*

لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)

فئات العمر	ذكور		إناث	
	العدد	٪	العدد	٪
١٩-١٥	١٤,١٣٧	٠,٤٢	٤٢٥	٠,٠٨
٢٤-٢٠	٢٦٧,١٥٤	٨,٠٢	٣١,٥٥٨	٦,٢٤
٢٩-٢٥	٥٩٠,٨٩١	١٧,٧٣	١١٠,٢١٤	٢١,٨١
٣٤-٣٠	٦٢٨,٢٢٧	١٨,٨٥	١٣٨,٥٢٥	٢٧,٤١
٣٩-٣٥	٥٥٥,٨١٩	١٦,٦٨	١٠٣,٠٤٧	٢٠,٣٩
٤٤-٤٠	٤٥٦,٢٥٩	١٣,٦٩	٦٩,١٩٤	١٣,٦٩
٤٩-٤٥	٣٤٥,٥٩٥	١٠,٣٧	٣٢,٢٢٦	٦,٣٨
٥٤-٥٠	٢١٧,٩٤١	٦,٥٤	١٢,٢١١	٢,٤٢
٥٩-٥٥	١٢٨,٣٦٦	٣,٨٥	٤,٩٤٨	٠,٩٨
٦٤-٦٠	٥٤,٦٦٥	١,٦٤	١,٢٥٣	٠,٢٥
٦٥+	٧٣,٥٧٤	٢,٢١	١,٧٣٩	٠,٣٤
الجملة	٣,٣٣٢,٦٢٨	١٠٠	٥٠٥,٣٤٠	١٠٠

* نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

على صعيد آخر، تقوم المرأة السعودية بدور متصاعد الأهمية في مجال الاستثمار وإدارة الأعمال في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشير البيانات إلى أن عدد السجلات التجارية المملوكة للنساء تبلغ نحو (٤٠,٩) ألف سجل تجاري حتى ١٤٣١/١/٤هـ (٢٠٠٩). ومعظم هذه السجلات لمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. وتشكل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، ما يقارب (٦٨,٥٪) من السجلات التجارية النسائية، والباقي في مجالات الصناعة والمناجم والبترول، وتوليد الكهرباء، واستخراج المياه، والزراعة، وخدمات المال والأعمال، وخدمات متنوعة (الجدول ٣-٣).

الجدول (٣-٣)

السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط

حتى ١٤٣١/١/٤هـ (٢٠٠٩)

النشاط	العدد	٪
• الزراعة والصيد والغابات	٤٤٣	١,٠٨
• المناجم والبترول	٩٧	٠,٢٤
• الصناعة	٩٥٨	٢,٣٤
• توليد الكهرباء واستخراج المياه	٦٩٧	١,٧٠
• التشييد والبناء "مقاولات"	٧١٢٨	١٧,٤١
• تجارة جملة وتجزئة وخدمات تجارية	٢٠٨٩١	٥١,٠٥
• خدمات المال والأعمال	٢٤	٠,٠٦
• النقل والتبريد والتخزين	٤١٧	١,٠٢
• خدمات اجتماعية وشخصية	٢١١٩	٥,١٨
• أخرى	٨١٥٨	١٩,٩٣
إجمالي	٤٠٩٣٢	١٠٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

التوجهات المستقبلية نحو تحقيق الهدف

في إطار ما ورد أعلاه تشكل توجهات خطة التنمية التاسعة علامة بارزة في الجهود القائمة لتطوير أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. ولقد تضمنت فصول خطة التنمية التاسعة أهدافاً وسياسات تناولت قضايا تطوير أوضاع المرأة في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والقوى العاملة. كما أفردت خطة التنمية التاسعة فصلاً خاصاً بالمرأة والأسرة تضمن أهدافاً محددة لترسيخ الإنجازات المتحققة في مضمار تمكين المرأة السعودية وبما يفضي إلى مزيد من التعزيز لمكانتها وتأثيرها في الأسرة والمجتمع وبما يقود إلى تطور كبير في مساهمتها في النشاط الاقتصادي. وستحظى الخدمات والأنشطة المساندة والداعمة لعملية تمكين المرأة بعناية خاصة (الإطار ٣-١).

الإطار (٣-١): سياسات وأهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي الثالث منتقاة من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

* تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي.
* زيادة معدل مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل الوطنية إلى (١٣,٩٪) بنهاية الخطة.
* الاستمرار في تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ (٢٠٠٤) الخاص بتشغيل النساء.
* القضاء على الأمية بين الإناث.
* ترسيخ التقدم الكمي والنوعي في تعليم الفتيات السعوديات في مختلف المراحل التعليمية وتعزيزه.
* تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة.
* تحفيز الإناث للتوجه في التعليم العالي نحو التخصصات التي تتفق مع احتياجات سوق العمل.
* اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث وخاصة المتعلمات منهن.

ومن المناسب الإشارة إلى أن توجهات الدولة حيال تطوير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لم تقتصر على الأهداف الاستراتيجية والسياسات التي تتضمنها الخطط المتعاقبة، بل تناولت بشكل مباشر بلورة آليات تنفيذية لتوسيع هذه المشاركة وتعميقها. وفي إطار زيادة فرص عمل المرأة السعودية وتنويعها، اعتمد مجلس الوزراء عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) مجموعة من

التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء من أجل إحداث نقلة نوعية في أنماط مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي (الإطار ٣-٢).

الإطار (٣-٢): خلاصة التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء التي اعتمدها مجلس الوزراء في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)

أ - <u>تطوير الخطط والآليات:</u>

- **تتولى وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية وضع خطة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات خلال سنة من تاريخ صدور القرار.**
- **أن يولي صندوق تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضمن خططه وبرامجه.**
- **تقوم وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بدراسة إمكانية تمديد إجازة الأمومة للمرأة العاملة ليكون ذلك حافزاً وميزة إضافية للمرأة وبما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.**

ب - <u>تطوير آليات التنسيق:</u>

- **يتولى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبرة والكفاءة تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الأهلي على إيجاد نشاطات ومجالات عمل للمرأة السعودية دون أن يؤدي ذلك إلى فتح ثغرة لاستقدام عمالة نسائية وافدة وتهيئة فرص إعداد السعوديات وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك النشاطات والمجالات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازم لقيام هذه اللجنة، على أن تسهم الجهات الحكومية "كل جهة حسب اختصاصها" في تحقيق ذلك.**

ج - <u>تطوير المشاركة في القطاع الخاص:</u>

- **على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية، كل جهة في مجال اختصاصها، استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك النشاطات التي تمنحها هذه الجهات وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية.**
- **على الجهات ذات العلاقة تخصيص أراضٍ أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشروعات صناعية تعمل فيها النساء.**
- **على وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بُعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالها المرأة وتنفيذ ذلك ومتابعته.**

د - <u>تطوير المشاركة في الدولة:</u>

- **على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات وأقسام نسائية، بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها وطبيعته، خلال مدة زمنية لا تزيد عن سنة من تاريخ صدور هذا القرار.**

التحديات أمام تحقيق الهدف

- ***الإناث والأمية:*** بلغت نسبة الأمية بين الإناث السعوديات (١٥ سنة فأكثر) (١٨,٨٧٪) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) والنسبة المناظرة للذكور كانت (٥,٩٦٪). وكما سبق بيانه فإن للتعليم ومحو الأمية أهمية حاسمة في زيادة قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها.

ويتوقع في هذا المجال، أن يسهم تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي في المعالجة الجذرية لهذه القضية، علاوة على البرامج القائمة التي تستهدف معالجة الأمية عند الكبار أو الذين هم خارج السن التعليمي، والتي تديرها كل من الدولة والقطاع الخاص.

- ***الإناث ومسار التعليم:*** يشكل التعليم الثانوي بدايات التوجهات التخصصية حيث تتوزع الطالبات على عدد من المسارات التي تحدد التوجهات اللاحقة في التعليم العالي. وتبرز أهمية هذا الموضوع عند مراجعة مؤشرات الالتحاق في التعليم الثانوي، حيث بلغت نسبة الإناث الخريجات من الفرع الأدبي (٥٢,٥٪) من مجموع الإناث الخريجات في التعليم الثانوي عام١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). إن الالتحاق بالفرع الأدبي لا يتيح للطالبات الالتحاق بالكليات العلمية والتطبيقية، حيث لا يكون أمامهن سوى الالتحاق بكليات العلوم الإنسانية والتربوية والتي يبدو أن سوق العمل قد تشبع من خريجيها.

وعلى صعيد التعليم العالي، يبين نمط مشاركة الإناث توجهاً واسعاً نحو مسارات محددة، حيث شكلت خريجات "التربية والتعليم" و"العلوم الإنسانية" في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) (٩٣٪) من مجموع الخريجات. ويؤشر هذا الوضع إلى ضعف المواءمة بين احتياجات سوق العمل والاقتصاد الحديث من جهة، وتوجهات طالبات التعليم العالي التخصصية من جهة أخرى.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

يحظى موضوع تطوير أوضاع المرأة وتمكينها من المشاركة في التنمية بدعم كامل من الدولة في المملكة، حيث تركز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذا البعد التنموي وتعطيه الأولوية. كما أن المعالجة الشاملة الجاري تنفيذها لتوسيع مشاركة المرأة، بجميع أبعادها، سواء كانت تعليمية أو صحية أو تشغيلية أو أسرية، تعزز كثيراً نجاح السياسات والآليات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف.

وتوفر التوجهات والإجراءات المعتمدة لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، والتي تم استعراضها آنفاً، مرتكزات أساسية فعالة لمسيرة تطوير دور المرأة السعودية وتعزيز قدراتها وإسهاماتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الإطار (٣-٣): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٣-٤): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف المحدد رقم (٦):

تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى الثلث بين عامي (١٤١٠ و١٤٣٦هـ) (١٩٩٠ و٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل ألف مولود حي)	٤٤,٠	٣٤,٠	٢٢,٦	٢٢,٨	٢٢,٣	٢١,٧	٢١,١	٢٠,٦	٢٠,٠
- معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	٣٤,٠	٢٧,٠	٢٠,٢	١٩,٤	١٩,٠	١٨,٦	١٨,١	١٧,٧	١٧,٣
- نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر (٪)	٨٨,٢	٩٤,٤	٩٢,١	٩٦,٧	٩٦,٥	٩٥,٢	٩٥,٧	٩٧,٠	٩٧,٩

الوضع الراهن

شهدت الخدمات الصحية في المملكة خلال العقدين الماضيين تطوراً مرموقاً، ومن بينها أنشطة خدمات الرعاية الصحية الأولية التي اعتمدت كاستراتيجية أساسية تهدف إلى التوسع في تقديم الخدمات الصحية الأساسية بصورة متكاملة وبدرجة عالية من الكفاءة لجميع التجمعات السكانية، وقد شملت أنشطتها عدة برامج منها إنشاء السجل الصحي العائلي، ورعاية الأمومة والطفولة، والرعاية الصحية المتكاملة للطفل، ومكافحة الأمراض السارية، والإصحاح الأساسي للبيئة، فضلاً عن برامج رعاية مرضى الأمراض غير السارية، مع تطبيق معايير الجودة النوعية ومتابعتها. ويوفر برنامج الرعاية الصحية المتكاملة للطفل متابعة مستمرة لنمو الأطفال حتى (٥) سنوات، حيث يشتمل على أنشطة مكافحة الإسهال وسوء التغذية، إضافة إلى برنامج التحصين الموسع ضد الأمراض السارية الذي حقق تحسناً في معدلاته فارتفعت نسبة الأطفال الذين تم

تحصينهم ضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف خلال السنة الأولى من العمر إلى (٩٧,٩٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، (الشكل ٤-١)، كما وصلت نسبة تحصين الأطفال عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز إلى (٩٨,٩٪)، وضد شلل الأطفال والدرن والالتهاب الكبدي "ب" إلى (٩٨,٩٪)، (٩٧,٥٪) (٩٨,٩٪) على التوالي (الجدول ٤-١).

الجدول (٤-١)

نسبة تحصين الأطفال خلال السنة الأولى من العمر ضد الأمراض المعدية المستهدفة (٪)

البيان	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
الدفتريا	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٧,٦	٩٨,٩
السعال الديكي	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٧,٦	٩٨,٩
الكزاز	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٧,٦	٩٨,٩
شلل الأطفال	٩٣,٥	٩٦,٣	٩٧,٦	٩٨,٩
النكاف	--	٩٦,٧	٩٧	٩٧,٩
الحصبة	٨٨,٢	٩٦,٧	٩٧	٩٧,٩
الحصبة الألمانية	--	٩٦,٧	٩٧	٩٧,٩
الدرن	٩٩,٤	٩٤,٧	٩٧,٨	٩٧,٥
الالتهاب الكبدي "ب"	--	٩٦,١	٩٧,٨	٩٨,٩

المصدر: وزارة الصحة.

ونتيجة لأنشطة الرعاية الصحية للطفل انخفضت معدلات الإصابة بالأمراض السارية المستهدفة بالتحصين لكل مائة ألف من السكان من (٠,٠٤) في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى (صفر) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) لشلل الأطفال، ومن (٠,٨٦) إلى (صفر) للسعال الديكي، ومن (٤١,٨) إلى (٠,٣٢) للحصبة، ومن (٦٠,٣) إلى (١٩,٧٨) للالتهاب الكبدي (ب)، ومن (٠,٢٥) إلى (٠,٠١) للكزاز في المدة نفسها (الجدول ٤-٢، والشكل ٤-٢).

وقد أدت التطورات الإيجابية المشار إليها آنفاً إلى خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى (٢٠) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) وبنسبة (٥٤,٥٪) عن مستواه عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠)، (الشكل ٤-٣)، وخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٧,٣) حالة لكل ألف مولود حي في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، وبنسبة (٤٩٪) عن مستواه في عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠)، (الشكل ٤-٤). وتؤكد هذه المعدلات أن المملكة تسير بخطى واثقة وأكيدة نحو تحقيق الهدف العام الرابع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

الجدول (٤-٢)

معدلات الإصابة بالأمراض المستهدفة بالتحصين لكل مائة ألف نسمة

البيان	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
الدفتريا	٠,٠١	صفر	٥	صفر
السعال الديكي	٠,٨٦	٠,٢٨	٠,١٢	صفر
الكزاز	٠,٢٥	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠١
شلل الأطفال	٠,٠٤	٠,٠١	صفر	صفر
النكاف	٧٦	١,٥٥	٠,١٣	٠,٥٤
الحصبة	٤١,٨	٧,٨٦	٠,٦٤	٠,٣٢
الحصبة الألمانية	١٧	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٦
الدرن	١٨,٦	١٠,١٠	١٠,٦٩	١١,٠٠
الالتهاب الكبدي "ب"	٦٠,٣	٢٠,٤٣	٢٠,٤٣	١٩,٧٨

المصدر: وزارة الصحة.

الشكل (٤-١)

نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر

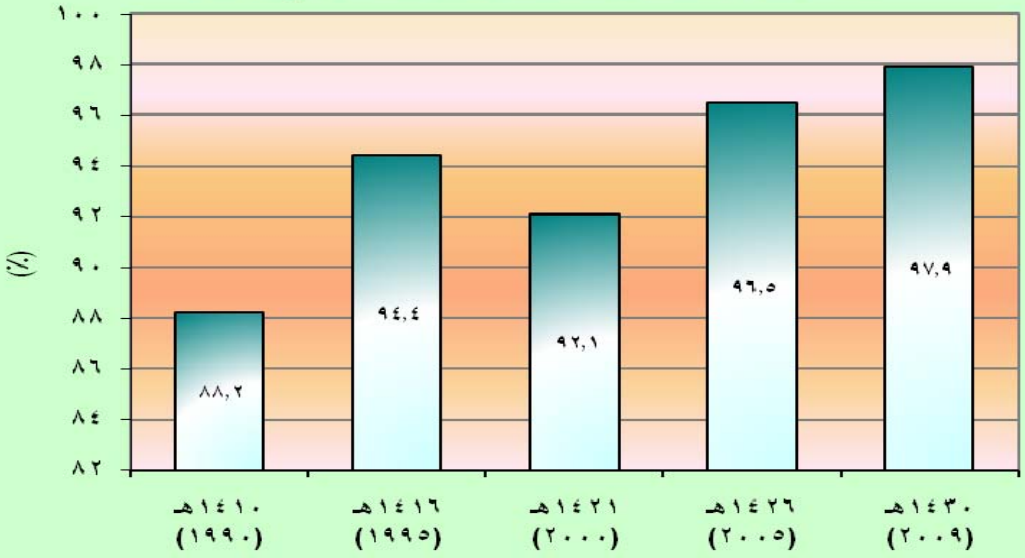

الشكل (٤-٢)

معدلات الإصابة لبعض الأمراض المستهدفة بالتحصين

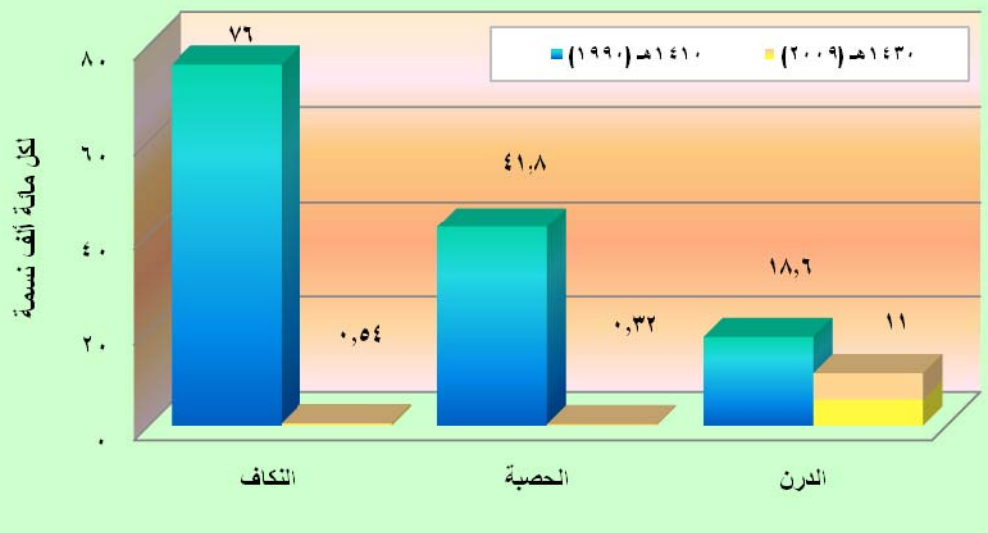

الشكل (٤-٣)
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر

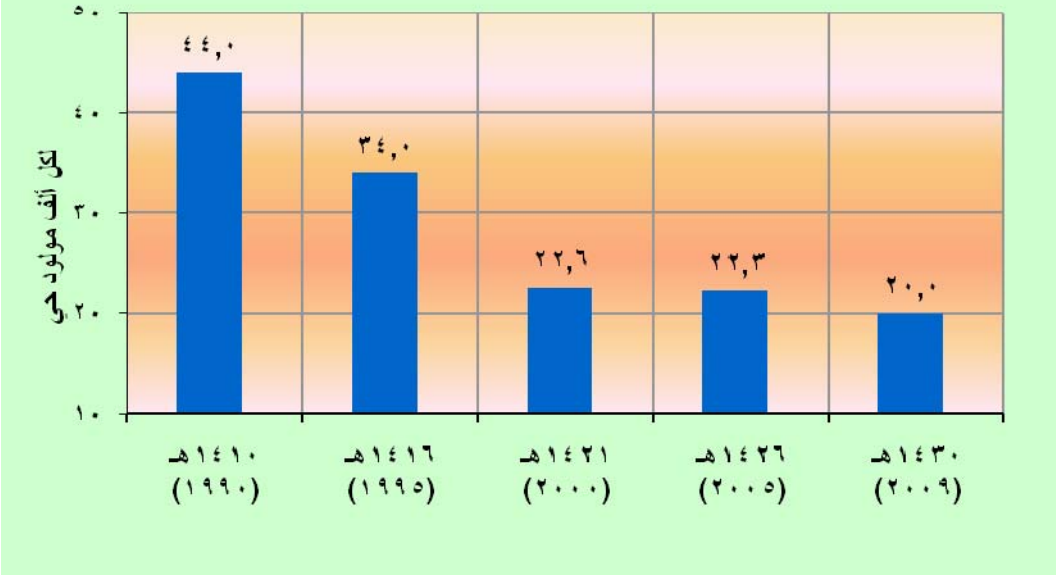

الشكل (٤-٤)
معدل وفيات الأطفال الرضع

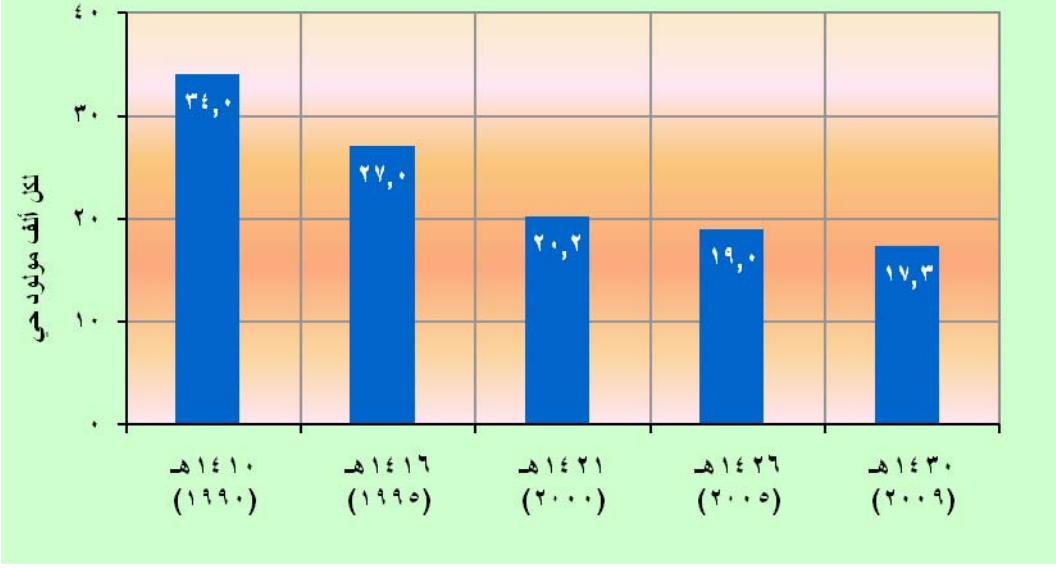

■ ***الخدمات الصحية:*** **يتم توفير الخدمات الصحية في المملكة من خلال شبكة واسعة من المرافق والتجهيزات تشمل (٤٠٦) مشافي تضم (٥٥٣٨١) سريراً عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وبلغ عدد الأطباء (٥٤٥٩٩) طبيباً، وعدد هيئة التمريض (١٠٧٣٩٧) فرداً في ذات العام. كما بلغ عدد المراكز الصحية الحكومية التابعة لوزارة الصحة التي توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية (٢٠٣٧) مركزاً، بالإضافة إلى (١٨٧١) مستوصفاً ومجمعاً طبياً، و(٣٨٨) عيادة طبية يديرها القطاع الخاص. وتمثل هذه الخدمات نسبة إلى سكان المملكة (٢,٤٤) سريراً، و(٢,٤١) طبيباً و(٤,٧٤) ممرضاً لكل ألف نسمة بحسب تعداد السكان عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤).**

■ ***الوضع التنظيمي والمؤسسي للخدمات الصحية:*** **تعد وزارة الصحة الجهة الرئيسة التي تتولى مسؤولية توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية للسكان حيث بلغت حصتها في إجمالي عدد أسرة المستشفيات (٦٠٪)، وفي إجمالي عدد الأطباء (٤٨,٧٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). كما تسهم الجامعات في توفير الخدمات الصحية من خلال كلياتها ومستشفياتها الطبية بالإضافة إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي، ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، والخدمات الطبية بالأجهزة العسكرية والأمنية وغيرها من الأجهزة الحكومية، حيث بلغت حصة الأجهزة الحكومية الأخرى في ذات العام (فيما عدا وزارة الصحة) في إجمالي عدد أسرّة المستشفيات (١٩,٥٪)، وفي إجمالي عدد الأطباء (٢١,٢٪). أما القطاع الخاص فقد بلغت حصته في ذات العام في إجمالي عدد الأسرة وعدد الأطباء (٢٠,٥٪) و(٣٠,١٪) على التوالي.**

وقد اتخذت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية خطوات مهمة تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية، من بينها اعتماد النظام الصحي عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) والمباشرة بتنفيذه، والذي يهدف إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع السكان. وقد تم في إطاره تشكيل مجلس الخدمات الصحية، كما أنشئ مجلس الضمان الصحي التعاوني بموجب نظام الضمان الصحي، حيث يكون هذا الأخير مسؤولاً عن تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على جميع المقيمين الوافدين في مراحله الأولى، وعلى جميع السكان في مرحلة لاحقة.

وفي تطور آخر ذي صلة بالرعاية الصحية والغذائية، تم في عـــام ١٤٢٤هـــ (٢٠٠٣) إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، لتكون مســؤولة عــن تحقيــق ســلامة الغــذاء والــدواء والمستحضرات الحيوية والكيميائية وغيرها، بالإضافة إلى وضع سياسة واضحة للغذاء والدواء.

التوجهات المستقبلية نحو تحقيق الهدف

يزداد الطلب على خدمات الرعاية الصحية بشكل مطرد في المملكة، تدفعه عدة عوامل أبرزها النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً، والزيادة في الوعي لدى المجتمع بأهمية العناية الصحية، خاصة الوقائية منها. علماً أنه سيتركز الاهتمام خلال الحقبة القادمة على التنفيذ الكامل لنظام الضمان الصحي التعاوني.

من جانب آخر، وفي إطار تطوير كفاءة الخدمات الصحية، وتحقيق التغطية الشاملة لها سيتم تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية باتجاه إعطاء الجهات والهيئات المحلية الصلاحيات التي تمكنها من تأدية المهمات المنوطة بها بكفاءة أكثر، بعيداً عن المركزية. كما سيتم في هذا الإطار، جعل المرافق الصحية الحكومية مراكز تكلفة مستقلة تخضع للتقويم والمحاسبة بناء على معايير أداء مناسبة. ويتوقع مع التقدم في تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني زيادة دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية.

واستناداً إلى ما سبق فإن خطة التنمية التاسعة تستهدف في المجال الصحي توفير خدمات رعاية صحية شاملة ومتكاملة وذات جودة عالية، موزعة بصورة متوازنة بين مناطق المملكة، وتغطي جميع أفراد المجتمع وفئاته، يديرها ويشرف عليها قطاع صحي مقتدر وكفؤ، وبما يرتقي بصحة المواطنين ونوعية حياتهم. وقد تبنّت الخطة عدداً من الأهداف المحددة لتعجيل إنجاز الهدف الألفي الرابع (الإطار ٤-١).

الإطار (٤-١): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي الرابع في خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

- الاستمرار في المحافظة على نسبة تغطية تحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية إلى ما لا يقل عن (٩٧٪) لكل من الدفتريا، والسعال الديكي، والكزاز الوليدي، وشلل الأطفال، والحصبة، والحصبة الألمانية، والنكاف، والدرن، والالتهاب الكبدي (ب).
- خفض معدل الإصابة بالإلتهاب الكبدي إلى (١٠) حالات لكل مائة ألف نسمة من السكان.
- خفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٢) حالة وفاة لكل ألف مولود حي.
- خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى أقل من (١٥) لكل ألف مولود حي. أي بلوغ الهدف المحدد بالألفية.
- خفض نسبة المواليد الذين هم أقل من الوزن الطبيعي إلى أقل من (٥٪) لكل ألف مولود حي.

التحديات أمام تحقيق الهدف

إن مساحة المملكة الشاسعة، والتباين في كثافة التجمعات السكانية وانتشارها الواسع، يمثل تحدياً أمام تضييق التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية من جهة وضمان التغطية الشاملة من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، يستهدف ضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية دعم المراكز الصحية الأولية، في المناطق الحضرية والريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، والتوعية الصحية، والخدمات الوقائية وغيرها. خاصة إن المناطق الريفية لا توفر عوامل جذب للقطاع الخاص كالتي توفرها المناطق الحضرية، ومن ثم فإنها ستبقى معتمدة على الخدمات الصحية الحكومية إلى حدٍّ كبيرٍ.

الإطار (٤-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع محتمل غير ممكن لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي معتدل ضعيف لكنه في تحسن ضعيف

الإطار (٤-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقويم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)

الهدف المحدد رقم (٧):

تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الربع بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة (في كل مئة ألف ولادة حية)	٤٨	٤٨	١٦,٤	١٤,٩	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٣	١٤
* نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة	٨٨	٩١,٤	٩١	٩٦	٩٦	٩٧	٩٧	٩٧
* نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي	–	–	٩٣	٩٦	٩٦	٩٥,٥	٩٦,١	٩٦,٦

الهدف المحدد رقم (٨):

تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* معدل استخدام وسائل منع الحمل	–	–	–	–	–	–	–	–
* معدل الولادات لدى المراهقات	–	–	–	–	–	–	–	–
* الحصول على الرعاية الصحية الأولية قبل الولادة (زيارة واحدة إلى أربع زيارات على الأقل) (٪)	–	–	–	٩٧	٩٦	٩٧	٩٦	٩٧

الوضع الراهن

يستهدف برنامج الرعاية الشاملة للأمهات توفير أنشطة رعاية صحية متكاملة لهن تشمل المدة ما قبل الحمل وأثناءه وبعده، وقد أثمر التطور الكمي والنوعي لمخرجات هذا البرنامج عن تحسن في مؤشرات رعاية الأمومة. حيث ارتفعت نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين من (٩٠٪) إلى (٩٧٪)، كما ارتفعت نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي من (٩٣٪) إلى (٩٦,٦٪) خلال المدة من عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) إلى عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). وارتفعت نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف مهنيين صحيين من (٨٨٪) إلى (٩٧٪) خلال المدة من عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، (الشكل ٥-١). كما انخفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة (معدل الوفيات النفاسية) في كل مئة ألف ولادة حية من (٤٨) إلى (١٤) حالة خلال المدة نفسها، (الشكل ٥-٢).

الشكل (٥-١)
نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف كوادر صحية ماهرة

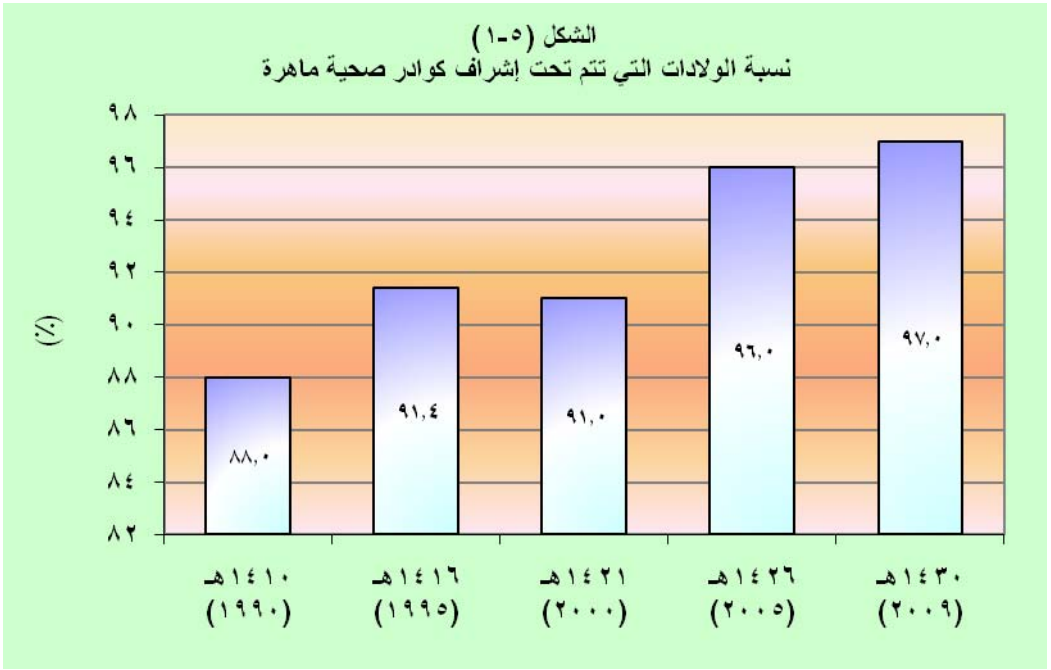

الشكل (٥-٢)
معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة

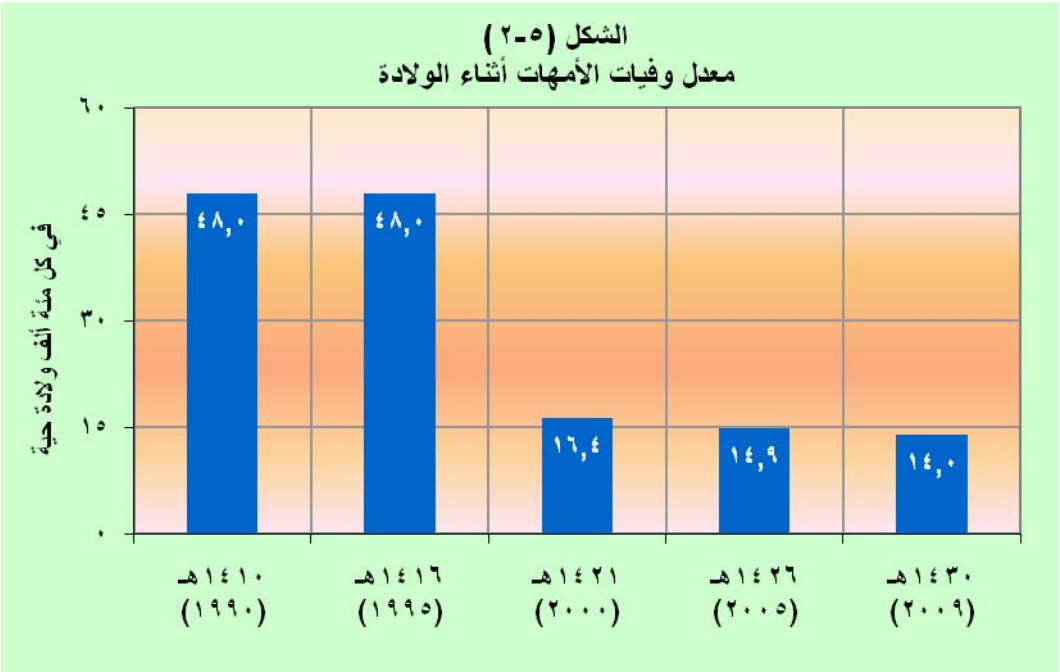

وفي ضوء هذه المؤشرات، يتوقع تحقيق الهدف المحدد بتخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة إلى الربع قبل حلول العام المستهدف، ويرجع ذلك إلى برامج الرعاية الصحية الجاري تنفيذها حالياً، حيث إن التقدم المستمر في تخفيض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة جاء نتيجة التغطية الشاملة المستهدفة للخدمات الصحية الأساسية خاصة في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة، وخدمات التوعية والتثقيف الصحي، وغيرها من الخدمات الوقائية.

التوجهات المستقبلية نحو تحقيق الهدف

لأهمية الاستمرار في تعزيز برامج الرعاية الصحية لتوفيرها بكفاءة عالية للأمهات أثناء الحمل والولادة وما بعدهما، وتحقيق التغطية الصحية الكاملة للحوامل، وأن تتم جميع الـــولادات تحت إشراف مهنيين صحيين مع الاستمرار في دعم برامج تحصين الأمهات ضد مرض الكـــزاز، ودعم برامج التوعية والتثقيف الصحي، تبنت خطة التنمية التاسعة عدداً من الأهداف المحددة في هذا المجال (الإطار ٥-١).

الإطار (٥-١): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي الخامس في خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

- **الوصول بنسبة الولادات التي تتم بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).**
- **الوصول بنسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).**
- **الوصول بنسبة تغطية تحصين الأمهات الحوامل ضد مرض الكزاز إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).**
- **الوصول بنسبة الأمهات اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن أثناء النفاس بواسطة مهنيين صحيين إلى ما لا يقل عن (٩٨٪).**
- **خفض معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة لكل (١٠٠,٠٠٠) مولود حي إلى أقل من (١٣) حالة.**
- **الوصول بعدد مراكز الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة إلى (٢٩٥٨) مركزاً مما سيحقق معدل قدره مركز صحي لكل (٧٠٠٠) نسمة.**

الإطار (٥-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦ (٢٠١٥)؟

✓ **متوقع**	**محتمل**	**غير ممكن**	**لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات**

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓ **قوي**	**معتدل**	**ضعيف لكنه في تحسن**	**ضعيف**

التحديات أمام تحقيق الهدف

إن استمرار الزيادة السكانية بمعدلات عالية نسبياً، وما يترتب عليها من زيـــادة الطلـــب على خدمات الرعاية الصحية الأساسية بما فيها رعاية الأمومة والطفولة، يجعل الحاجة مستمرة للتوسع في مرافق تلك الخدمات وبرامجها لتيسير الحصول عليها من قبل جميع السكان.

الإطار (٥-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
• قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
• آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى

الهدف المحدد رقم (٩):

وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشرية المكتسب بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥) والبدء في تخفيض معدلاته.

مؤشرات الهدف	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (تراكمي)	٨٩١٩	١٠١٢٠	١١٥١٠	١٢٦٥٢	١٣٩٢٦	١٥٢١٣
* نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة (٪)	–	–	–	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
* عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب بين الحوامل في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

الهدف المحدد رقم (١٠):

تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠) لجميع من يحتاجونه.

مؤشرات الهدف	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* نسبة المرضى المصابون الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية	–	–	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

الهدف المحدد رقم (١١):

وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥) والبدء في تخفيض معدلاتها.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* معدلات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها (في كل مئة ألف من السكان)										
– إصابات	١٢٥	١٠٦	٣٥	٧,٧	٥	٤,٦	٤,٤٥	٣,٨	٠,٤٦	٠,٤٣
– وفيات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
* نسبة السكان في المناطق المعرضة لأخطار الملاريا الذين يستخدمون إجراءات وتدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها	–	–	–	–	–	٩٤	٩٤,٥	٩٥	٩٥	٩٥
* معدلات الإصابة بالدرن الرئوي ومعدلات الوفيات الناتجة عنه (في كل مئة ألف من السكان):										
– إصابات	١٨,٦	١١,٥	١١,٨٢	٩,٦	١٠,١	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٠٦	١٠,٦٩	١١
– وفيات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
* نسبة حالات الدرن الرئوي التي يتم اكتشافها وعلاجها من خلال نظام (DOTS) (٪)	–	–	–	٧٢,٣	٨٥	٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الوضع الراهن

■ ***مكافحة فيروس نقص المناعة البشري المكتسب:*** تولي المملكة اهتماماً كبيراً لمكافحة مرض نقص المناعة البشري المكتسب من أجل تحجيم انتشاره والسيطرة عليه أخذاً في الحسبان الأعداد الكبيرة التي تستقبلها المملكة من الوافدين من مختلف البلدان، وقد بلغ إجمالي العدد التراكمي لحالات الإصابة التي تم اكتشافها حتى نهاية ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) (١٥٢١٣) حالة، منها (٤٠١٩) من المواطنين، (١١١٩٤) من غير المواطنين. وبلغ عدد الحالات المكتشفة (١٢٨٧) حالة خلال عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) موزعة إلى (٨٠٦) حالات من

غير المواطنين، (٤٨١) حالة من المواطنين منهم (٥٪) أقل من ١٥ سنة، (٨١٪) من ١٥ إلى ٤٩ سنة، (١٤٪) فوق ٥٠ سنة. أما نسبة الحالات للذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية فقد بلغت (١٠٠٪).

ومن أجل السيطرة وتحجيم انتشار هذا الفيروس في المملكة، فقد اهتمت الدولة بتوفير سبل الوقاية منه نظراً لتواجد أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتم استقدامها من دول عديدة. ويمثل "البرنامج الوطني لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب" محور الجهود الوطنية الهادفة إلى مكافحة هذا المرض والوقاية منه. ويشتمل هذا البرنامج على الجوانب التالية:

- أنشطة التوعية والتثقيف الصحي حيال التعريف بالمرض، ووسائل انتشاره وسبل الوقاية منه، وتشتمل على برامج إعلامية متعددة.
- نظام للمراقبة الوقائية يشتمل على مسوحات دورية لبعض الفئات المحتمل تعرضها للفيروس، بالإضافة إلى التأكد من سلامة الدم المنقول، وفحص العمالة الوافدة للتأكد من خلوها من الفيروس قبل منحها ترخيص الإقامة والعمل.
- سجل وطني للحالات التي يتم اكتشافها من أجل متابعتها واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية حيالها.
- تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية والتثقيفية لمكافحة مسببات المرض وذلك من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
- محاضرات وندوات للتوعية فيما يتعلق بمرض الإيدز في جميع مناطق المملكة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة هذا المرض.
- إرساء نظام للتبليغ والتقويم والمتابعة للحالات.
- تجهيز عيادات فحص طوعي ومشورة في (٢٠) محافظة في المملكة مع تدريب الطاقات البشرية.
- إجراء الدراسات التي يتم عن طريقها الوصول إلى معدل انتشار المرض في الفئات الأكثر عرضة للإصابة.

- إعداد مسوحات جديدة للمرض مثل فحص ما قبل الزواج.
- التعاون مع الخبراء المختصين في برنامج المعالجة بنظام المتلازمات وبرنامج عيادات الفحص الطوعي والمشورة، وجاري التعاون معهم من خلال برنامج لتفعيل وتنمية القدرات البشرية للجهات الطوعية غير الحكومية.
- تطبيق نظام المعالجة بالمتلازمات للعدوى المنقولة جنسياً ضمن منظومة الرعاية الصحية الأولية.
- افتتاح (٨) مراكز علاجية متخصصة في كل من جدة، والرياض، والدمام، وجازان، والجوف، والمدينة المنورة، والأحساء، وعسير مع توفير الأدوية واستقدام خبراء للتطوير المستمر لنظام المعالجة بالأدوية الحديثة، (الإطار ٦-١).

الإطار (٦-١): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي السادس في خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

- **خفض معدل الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب وذلك من خلال:**
  - نشر الوعي حول المرض، واستهداف الفئات ذات الخطورة العالية، وتقليل المخاطر من خلال تكثيف عيادات المشورة والفحص، وضمان مأمونية نقل الدم، ومنع انتقال العدوى بإتباع الممارسات الصحية.
  - افتتاح (٢٠) عيادة للمشورة والفحص الطوعي، وإنشاء (٨) مراكز علاجية متخصصة، وتنفيذ دراسات مسحية.
- خفض معدل الإصابة بالدرن الرئوي إلى (٨) حالات لكل مائة ألف نسمة من السكان.

■ ***مكافحة الملاريا:*** انخفض معدل الإصابة بالملاريا خلال السنوات الماضية من (١٢٥) حالة في كل مئة ألف من السكان عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠) إلى (٠,٤٣) حالة عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). ويتوقع التخلص الكامل من إصابات الملاريا في المملكة عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠)، الشكل (٦-١).

الشكل (٦-١)
معدل الإصابة بالملاريا

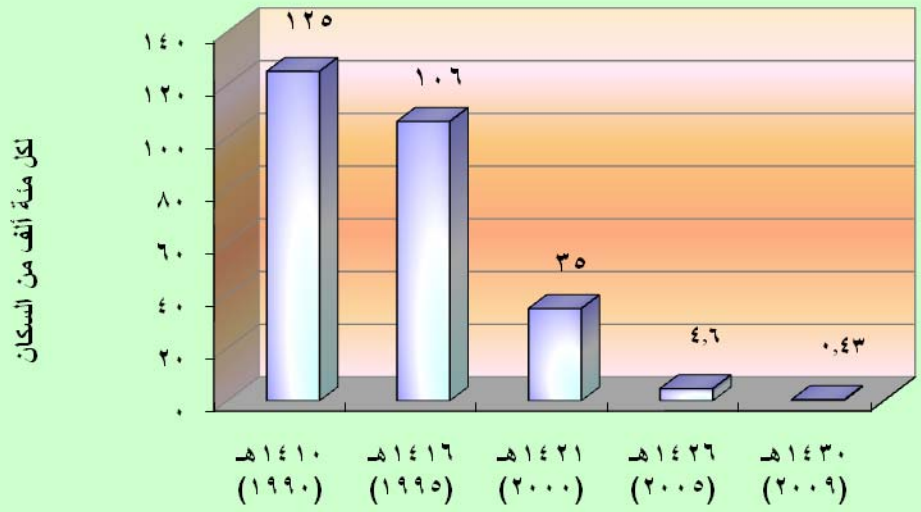

وترتكز استراتيجية المملكة في مكافحة هـذا المرض على الدعائم الأساسية التالية:

- **سرعة التشخيص والعلاج المبكر للحالات التي تظهر عليها أعراض المرض، مع اتخـاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشاره.**
- **المكافحة الشاملة والمستمرة للبعوض الناقل للمرض من خلال رش المنـازل والأحيـاء والأراضي. هذا بالإضافة إلى تجفيف الأراضي الرطبة والسـبخات حيـث يكثـر توالـد البعوض.**
- **القيام بحملات توعية، تهدف إلى مشاركة المجتمع في إجراءات الوقاية والمكافحة.**
- **توفير شبكة رصد ومراقبة على قدر كبير من الكفاءة خاصة في المناطق الأكثر تعرضـاً لمخاطر الملاريا.**

■ ***مكافحة الدرن الرئوي:*** تنفذ المملكة برنامجاً وطنياً لمكافحة مرض الدرن الرئوي يهدف إلى التخلص من هذا المرض، وذلك بإتباع آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر. وقد تم البدء بتطبيق هذه الآلية عام ١٤١٩هـ (١٩٩٨) وتم تعميمها على جميع مناطق المملكة ابتداءً من عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠).

وقد حقق برنامج المكافحة خفضاً في معدل الإصابة من نحو (١١,٨٢) حالة عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) إلى نحو (١١) حالة لكل مئة ألف نسمة عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩). كما بلغت نسبة الحالات التي تم اكتشافها وعلاجها وفق آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر (١٠٠٪) في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، (الشكل ٦-٢).

الشكل (٦-٢)
نسبة حالات الدرن الرئوي التي تم اكتشافها وعلاجها

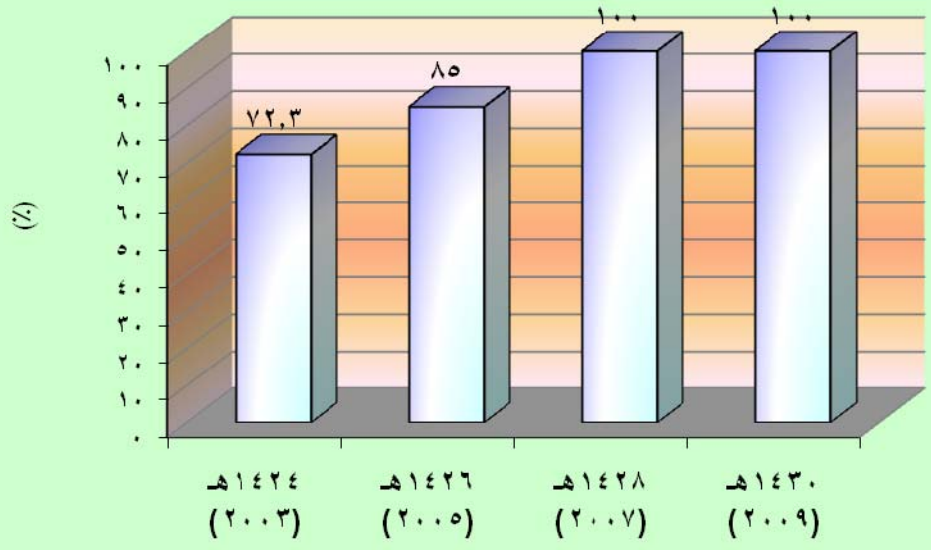

التوجهات المستقبلية نحو تحقيق الهدف

الاستمرار في تعزيز عمليات مكافحة الأمراض السارية في جميع جوانبها، الوقائية والإرشادية والعلاجية. وتستهدف خطة التنمية التاسعة ربط المراكز الصحية الواسعة الانتشار بالمستشفيات العامة، مما سيعزز من القدرات الفنية لتلك المراكز ويسهم في سرعة رصد الحالات المرضية واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.

من جانب آخر يجري حالياً تطوير شبكة شاملة للمعلومات الصحية تربط جميع المرافق والمراكز الصحية، والأجهزة الحكومية والأهلية ذات العلاقة، مما سيحسن قاعدة البيانات الصحية بشكل عام، وقاعدة بيانات الأمراض السارية بشكل خاص.

التحديات أمام تحقيق الهدف

بالإضافة إلى استضافة المملكة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، فإنها تستقبل سنوياً ما يفوق المليون ونصف مليون حاج، فضلاً عن نحو (٣,٥) مليون معتمر. وعلى الرغم من أن القيم الاجتماعية والدينية، من بين عوامل أخرى سبق التطرق إليها، تحد من مخاطر انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب، فإن احتمال تفشي الأمراض السارية الأخرى يستدعي جاهزية مستمرة واستعداداً دائماً.

الإطار (٦-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٦-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية

الهدف المحدد رقم (١٢):

دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.

الهدف المحدد رقم (١٣):

الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* نسبة مساحة الأرض التي تغطيها الغابات (٪)	–	–	–	–	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩	٠,٤٩
* استهلاك المواد المستنفذة للأوزون (طن)	٨٣٣	١٨٢٨	١٥٩٣	٨٨٢	٨٥٥	٦٦٦	٦٧٥	٣٣٥
* نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة (٪)	–	–	–	–	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣٣	٠,٣٣
* نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية (نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي قياساً بالمساحة السطحية (٪))	٣,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٢٦	٤,٢٦	٤,٢٦	٤,٢٦	٤,٢٦

الهدف المحدد رقم (١٤):

خفض نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة من خلال شبكات توزيع المياه والسقيا بالناقلات بصورة مستدامة في المناطق الحضرية والقروية (٪)	٧٥	٧٨	٨٠	٨٧	٨٩	٩٣	٩٥	٩٥
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات شبكات الصرف الصحي (٪)	٢٠	٢٥	٣٠	٣٨	٤١	٤٤	٤٦	٤٦
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خزانات التصريف المنزلية (بيارات) (٪)	٧٦	٧١	٦٧	٦٠	٥٧	٥٤	٥٢	٥٢
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات شبكات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية (٪)	٩٦	٩٦	٩٧	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨	٩٨

الهدف المحدد رقم (١٥):

تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة) بحلول العام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* نسبة الأسر التي تحصل على حيازة آمنة[٨]	٨٨	٩٠	٩٢	٩٦	–	٩٩	–	–

(٨) يشير تعريف "الحيازة الآمنة" إلى الأسر التي تمتلك منازلها أو هي بصدد شرائها، أو تستأجرها بصورة خاصة أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تستأجرها من طرف ثالث.

الوضع الراهن

يُعد هدف حماية البيئة وتطوير أنظمتها، أحد الأهداف الرئيسة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتتابعة في المملكة العربية السعودية. حيث ركزت خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٦هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها. ويأتي ذلك متسقاً مع السعي لتحقيق هدف التنمية المستدامة.

ويمثل تعزيز استدامة التنمية أحد الأطر الأساسية للتوجهات التنموية في المملكة. وقد شهد النشاط التنموي في المملكة العديد من التطورات الملموسة على المحورين الأساسيين للتنمية المستدامة وهما: حماية البيئة، وتحسين نوعية الحياة.

■ حماية البيئة

إن العمل على حماية البيئة والمحافظة عليها في المملكة، هو تأكيد عملي للالتزام بتنفيذ المادة (٣٢) من النظام الأساسي للحكم والتي تنص على أن ''تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها''. واستناداً إلى ذلك، شهدت المدة الماضية صدور العديد من القرارات والاستراتيجيات والإجراءات الهادفة إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة ضمن سياسات الدولة وبرامجها التنموية وبما يؤدي إلى تجنب الهدر في الموارد البيئية (الإطار ٧-١). فضلاً عن تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي حققت تقدماً واضحاً في الجوانب المختلفة لحماية البيئة والمحافظة عليها.

الإطار (٧-١): أهم القرارات والاستراتيجيات والإجراءات الهادفة إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها

* المادة (٣٢) من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن "تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها".
* صدور نظام لصيد الحيوانات والطيور البرية عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩).
* اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تلوث البيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٧) وتاريخ ١٤١١/١١/٢٠هـ (١٩٩٠).
* الموافقة على الخطة الوطنية لمكافحة تلوث البيئة بالزيت والمواد الضارة الأخرى الطارئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٧) وتاريخ ١٤١١/١١/٢٠هـ (١٩٩٠).
* صدور النظام العام للبيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٣) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٧هـ (٢٠٠١).
* إنشاء الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالتزامن مع صدور النظام العام للبيئة.
* التصديق على بروتوكول كيوتو في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥).
* الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الإحيائي في عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١).
* الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ١٤١٨هـ (١٩٩٧).
* اعتماد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للغابات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٦) وتاريخ ١٤٢٦/١٢/٢٣هـ (٢٠٠٦).
* الموافقة على انضمام المملكة إلى بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الإحيائية والتنوع الإحيائي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٤٢٨/١/٢٥هـ (٢٠٠٧).
* دخول بروتوكول قرطاجنة حيز النفاذ في المملكة في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧).
* اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنوع الإحيائي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧) وتاريخ ١٤٢٩/٧/١١هـ (٢٠٠٨).
* اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٢) وتاريخ ١٤٢٩/٩/٢٢هـ (٢٠٠٨).

■ البيئة الطبيعية

يُعد صدور النظام العام للبيئة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٣) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٧هـ (٢٠٠١)، نقطة تحول أساسية في مسار العمل البيئي في المملكة. وتزامن مع صدور هذا النظام، تغيير اسم مصلحة الأرصاد وحماية البيئة إلى الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وهي الجهة المناط بها مسؤولية متابعة بنوده وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وفي هذا الإطار، اضطلعت الرئاسة في عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦) بصياغة لائحته التنفيذية، وشرعت – بالتعاون مع العديد من الجهات واللجان الحكومية الأخرى، ومن ضمنها عدد من مراكز البحث العلمي في المملكة – في تنفيذ مجموعة من الإجراءات بالمناطق الصناعية والحضرية، منها: البدء في تحديد أنواع الملوثات ومستوى تركيزها في الهواء المحيط بمناطق التلوث والمناطق المأهولة بالسكان، والمباشرة في إجراء دراسات لحصر الانبعاثات وربطها بمصادرها، وتقدير التكلفة الصحية والاقتصادية لتلوث الهواء، وتحديد أفضل السياسات للحد من التلوث، وتنفيذ خطة لتحديث المقاييس والإرشادات البيئية الخاصة بنوعية الهواء والمياه في المناطق وتطويرها، وتنفيذ مشروع للتفتيش البيئي على المنشآت. كما تتعاون الرئاسة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات للمحافظة على المناطق الساحلية والحد من التدهور البيئي لسواحل المملكة، من بينها: العمل على إصدار خطة إدارة المناطق الساحلية ولائحتها التنفيذية، وتفعيل الخطة الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت، إضافة إلى البدء في تطوير أعمال الرصد الجوي والبحري على امتداد شواطئ المملكة. كما تم خلال خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩) إطلاق برنامج للفحص الدوري لمحطات الوقود والغسيل والتشحيم، والذي تضمن إنشاء وحدات مجهزة بأحدث المعدات اللازمة لأعمال الفحص والتفتيش على مستوى المملكة. كما تولي الدولة اهتماماً كبيراً برفع مستوى الوعي البيئي في المملكة، ومن جملة الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال: تأسيس أول قناة فضائية تليفزيونية (بيئتي)، وإنشاء المركز الوطني للتوعية البيئية، وعقد ورش عمل عن البيئة والتنمية، والتوسع في حملات التوعية الإعلامية بقضايا البيئة. تجدر الإشارة إلى أن القطاع الصناعي في المملكة يولي الاعتبارات البيئية أهمية خاصة في خططه وبرامج عمله (الإطار ٧-٢).

الإطار (٧-٢): القطاع الصناعي والاعتبارات البيئية

يأخذ القطاع الصناعي في المملكة الاعتبارات البيئية في الحسبان منذ مرحلة التخطيط لمشاريعه مروراً باختيار التقنيات ووصولاً إلى المراحل الإنتاجية. وكخطوة أولى تقدم المنشأة الصناعية الدراسات البيئية حسب الفئات المعروفة التي يتم تصنيف المنشأة الصناعية عليها (الأولى، الثانية، الثالثة) حيث يتم التعرف على مخرجات التصنيع سواء كانت غازية أو سائلة أو صلبة بغية تحديد صيغ التعامل معها من حيث إمكانية الوفاء بمتطلباتها البيئية وذلك وفقاً لما ورد في النظام العام للبيئة الذي أقر في عام ١٤٢٢هـ (٢٠٠١).

<u>نظام إدارة البيئة:</u>

أظهرت الشركات الصناعية التزامها بحماية البيئة من خلال العمل على تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في نظم مطابقة إدارة البيئة (الايزو ١٤٠٠١) وعملت وفق خطة استراتيجية على إجراء تقويم شامل لأداء شركاتها، ليكون متوافقاً مع هذه المعايير. وعلى سبيل المثال، باشرت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) – وهي إحدى الشركات الوطنية – منذ عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) اعتماد "دليل (سابك) البيئي"، واستكملته مؤخرا بتطبيق "نظام الإدارة البيئية" على مستوى المركز الرئيس والشركات التابعة، لتدخل بذلك نطاق الشركات الصناعية العالمية الكبرى التي تلتزم بحماية البيئة من آثار التلوث في أدائها.

<u>جودة الهواء:</u>

نظراً لأهمية الحفاظ على جودة الهواء فقد تم تزويد المدن الصناعية بمحطات رصد ومراقبة لجودة الهواء وذلك لقياس الانبعاثات الصادرة من المنشآت الصناعية وتحديد مستوياتها، وتسجل هذه المحطات مستويات تركيز ثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكربون وغيرها من المعايير التي حددتها اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة ويأتي هذا البرنامج في سياق الآليات المتبعة في الحفاظ على البيئة. فعلى سبيل المثال، نفذت شركة (سابك) العديد من البرامج التي ترمي إلى المحافظة على جودة الهواء حيث وفرت محطة رصد متنقلة تقوم بقياس الانبعاثات في الهواء المحيط وقياس مصادر الانبعاثات الصناعية، بالإضافة إلى تركيب مجسات لقياس الانبعاثات بشكل دائم ومستمر.

<u>إدارة النفايات:</u>

يقوم القطاع الصناعي بشكل عام بجهود كبيرة في برنامج إدارة النفايات وتدوير نسبة كبيرة من النفايات الصناعية حيث تجاوزت في بعض المنشآت ٥٠٪ من كمية النفايات المتولدة، ووفرت بذلك فرصاً كثيرة تحققت منها مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية مثل تدوير الزيوت والورق.. إلخ، وفيما يختص بالنفايات الطبية تم تطبيق التشريعات التي تتفق مع معايير منظمة الصحة العالمية.

<u>المحافظة على الحياة البحرية كأحد الموارد الطبيعية:</u>

تقوم المنشآت الصناعية بعدد من برامج حماية البيئة التي تهدف إلى المحافظة على جودة المياه المراد تصريفها في مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، وتتم المراقبة الدورية للمحافظة على هذه المياه من خلال عدة معايير تزيد عن ٣٠ معياراً تغطي جوانب عدة (الفيزيائية، والكيميائية، والعضوية) ويتم قياس هذه المعايير إما بطريقة جمع العينات وقياسها في المختبرات المجهزة لهذا الغرض أو بالطريقة الآلية، ويهدف برنامج المراقبة للاطمئنان على سلامة البيئة البحرية. فمثلاً تقوم (سابك) في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين بمراقبة مستمرة لهذه المعايير بروح الالتزام الكامل بالتشريعات البيئية للحياة البحرية. وهناك برامج أخرى تقوم بها قطاعات عدة لمراقبة جودة المياه الجوفية التي تستخدم لأغراض الشرب والزراعة.

■ حماية الحياة الفطرية

على صعيد المحافظة على التنوع الإحيائي بالمملكة وتطويره، بادرت الهيئة السعودية للحياة الفطرية بوضع منظومة من الإجراءات والسياسات للعناية بكل من الحياة الفطرية البرية والبحرية. كما قامت الهيئة أيضاً بإعادة توطين الأنواع الفطرية المهددة بالانقراض في مواطنها الطبيعية. وللدلالة الواضحة على العناية بالحياة الفطرية البرية والبحرية وحمايتها، تتولى الهيئة إدارة (١٦) محمية، بمساحة إجمالية تبلغ نحو (٨٢,٧) ألف كيلومتر مربع، أي نحو (٤,٢٦٪) من إجمالي مساحة المملكة، (الشكل ٧-١). وعلى الصعيد التنفيذي، تم خلال السنوات الخمس الماضية ترسيم حدود محميتي حرة الحرة في منطقة الجوف، والخنفة بمنطقة تبوك، وهما من أكبر المحميات مساحة. كما تم الإعلان عن إقامة محمية جديدة في جبل شدا الأعلى بمنطقة الباحة. وتعمل مراكز الأبحاث التابعة للهيئة على إكثار بعض الأنواع الفطرية الحيوانية المهددة بالانقراض، وإعادة توطينها في بعض المناطق المحمية. وتواصل الهيئة جهودها أيضاً في مجال المراقبة البيئية، لمعرفة التغيرات التي تطرأ على النظم البيئية في المناطق المحمية، كالتغيرات في الغطاء النباتي، فضلاً عن إجراء دراسات دورية لتقويم التنوع الإحيائي بها، ورسم خرائط للمناطق الإحيائية المهمة في المملكة، إضافة إلى تحديد المناطق المحمية المقترحة باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS).

الشكل (٧-١)
نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي

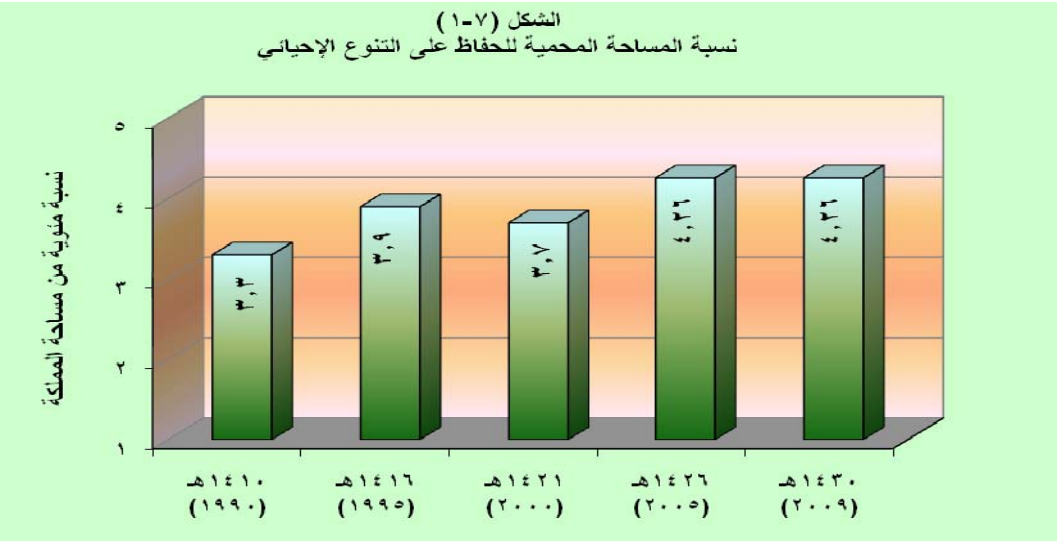

■ مكافحة التصحر

تبذل المملكة جهوداً مكثفة لمكافحة التصحر وزحف الرمال للمحافظة على البيئات الصحراوية وتنوعها الإحيائي، ونشر الوعي العام حول أهمية العمل الجماعي في تنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر. وفي هذا السياق، قامت وزارة الزراعة بحماية (٤٠) موقعا في مختلف مناطق المملكة لحماية النباتات الرعوية من الرعي الجائر، وإنشاء (٣) محطات لإكثار بذور النباتات الرعوية، و(٢٧) مشتلاً للنباتات الرعوية والحرجية، وبنك للأصول الوراثية النباتية. كما تم إنشاء مركز لاستقبال الصور الفضائية عبر الأقمار الاصطناعية لمتابعة زحف الكثبان الرملية التي تهدد المناطق القابلة للاستيطان البشري والإنتاج الزراعي ودراسة معدلاتها وكذلك إعادة تأهيل الغطاء النباتي في مناطق المراعي والغابات. وتم إنشاء مركز متخصص لدراسة الصحراء ومكافحة التصحر، يهدف لتشجيع الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

كما تبذل المملكة جهوداً واسعة للمحافظة على الغابات ومتابعة تطبيق الأنظمة الصادرة في هذا الشأن، وتعمل على تعويض الهدر من هذا المورد الطبيعي المهم من خلال تنفيذ مشاريع التشجير الاصطناعي وتثبيت الكثبان الرملية بالتشجير وإنشاء المتنزهات الوطنية. وفي هذا السياق، يقوم معهد بحوث الفضاء – مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية – بتنفيذ مشروع لتحديث حصر الغابات في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة، بواسطة تقنية الاستشعار عن بعد؛ كما تم طرح العديد من المتنزهات الوطنية ذات الأهمية للنشاط السياحي والترفيهي للاستثمار من أجل تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تطويرها وإبراز دور المتنزهات الوطنية في المحافظة على البيئة.

■ نوعية الحياة

أثمرت جهود التنمية خلال خطط التنمية المتعاقبة عن وصول مياه الشرب المأمونة والنقية إلى (١٦٦٠) مدينة وقرية وهجرة، كما يتم إمداد نحو (٤٠٦٠) قرية وهجرة بالمياه عن طريق الناقلات. وبلغت نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مصادر مياه آمنة بصورة مستدامة نحو

(٩٥٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)، ونسبة الذين تتوفر لهم شبكات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) (٩٨٪). وتم تقدير معدل استهلاك الفرد من المياه في المملكة لعام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) بنحو (٢٥٠) لتراً في اليوم، ويُعد هذا معدلاً مرتفعاً قياساً بالمعدلات القياسية العالمية التي تتراوح ما بين (١٥٠) و(٢٠٠) لتر للفرد يومياً. وهناك برامج إرشادية انطلقت في المملكة لترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها.

على صعيد المسكن، فقد اتُّخذت خطوات كبيرة في اتجاه تطوير القطاع السكني. واستناداً إلى التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) والى رخص البناء الصادرة منذ تلك السنة فإن عدد الوحدات السكنية قد بلغ في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) (٤,٦) مليون مسكن بزيادة قدرها (٦٠٠) ألف وحدة سكنية عن عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤). وتظهر بيانات المسح الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) أن نسبة الأسر التي تحصل على حيازة آمنة تبلغ نحو (٩٩٪). ويُقصد بهذا المصطلح حسب معايير الأمم المتحدة الأسر التي تمتلك منازلها أو تستأجرها أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تسكن في مساكن مقدمة من صاحب العمل، وتحصل تلك الأسر على مياه مأمونة وتنتفع بمرافق للصرف الصحي. وأدى القطاع الخاص دوراً أساسياً في تلبية احتياجات السوق وتمويل بناء معظم الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها في السنين الماضية. كما أن دور الدولة في توفير السكن للأسر المحتاجة أخذ يتوسع بشكل سريع. فقد قامت الدولة في عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦) باعتماد مبلغ (١٠) بلايين ريال من فائض إيرادات الميزانية لبرنامج الإسكان التنموي لتلبية الاحتياجات السكنية للأسر المحتاجة. كما اقتضت التطورات التي شهدها قطاع الإسكان نقل مسؤولية هذا البرنامج إلى الهيئة العامة للإسكان بعد إنشائها في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، ودشنت الهيئة في عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) باكورة مشاريع الإسكان التي باشرت في تنفيذها في كل من حفر الباطن والقريات وعرعر وجازان من أجل تأمين السكن للشرائح المحتاجة من المواطنين. وشهدت أيضا الخطة الثامنة تزايد الأنشطة الإسكانية للجمعيات الخيرية البارزة في توفير وحدات سكنية للمواطنين الأكثر حاجة. كما تعاظم دور صندوق التنمية العقارية في تمويل الوحدات السكنية حيث تضاعف عدد الوحدات السكنية الممولة من قبله خلال خطة التنمية الثامنة موازنة بخطة التنمية السابعة.

التوجهات المستقبلية نحو تحقيق الهدف

التأكيد المستمر على الدور الحيوي لحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة في مسار التنمية المستدامة (الإطار ٧-٣) وبما يضمن تحقيق أهداف الألفية. وسيحظى هذا الدور بمزيد من الدعم والاهتمام لكل ما من شأنه الارتقاء بالمؤشرات البيئية للمملكة وذلك في إطار النظام العام للبيئة وبموجب الاستراتيجيات الوطنية المقرة المتعلقة بالجوانب البيئية المختلفة. يضاف إلى ذلك، أن هناك توجهاً نحو تكثيف الجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور والحد من انبعاثات الملوثات الصناعية ووسائل النقل، مع الاستمرار في دعم البرامج البيئية اللازمة لمعالجة الاحتباس الحراري، وتعزيز الجهود لوقف عملية التصحر، وتطوير نباتات صالحة للأراضي الجافة، والإكثار من مصادر مياه متجددة مجدية اقتصادياً لأغراض الزراعة وتنمية الغابات، وإعطاء المزيد من الاهتمام للعناية بالحياة الفطرية البرية والبحرية والمحافظة عليها وحمايتها وإنمائها، وبما يكفل تحقيق التوازن البيئي وتنوع المصادر الوراثية، واستمرار العمل الدؤوب في إعادة توطين الأنواع الفطرية النادرة والمهددة بالانقراض في مواطنها الطبيعية، وإعطاء الأهمية المناسبة لتنمية قدرات الكفاءات الوطنية كماً ونوعاً وبما يمكنها من إنجاز طموحات المملكة في حماية البيئة والارتقاء بها للحماية من الأضرار المادية والبشرية التي تولدها الكوارث الطبيعية. والعمل على تنفيذ البرامج البيئية الطموحة والتي من ضمنها: توسيع المناطق المحمية، وإنشاء مراكز لمكافحة التلوث وللأبحاث البيئية ولقواعد المعلومات، وتوفير ما تحتاجه البرامج البيئية المختلفة من أجهزة ومعدات للمراقبة والرصد والإنذار المبكر.

كما سيستمر العمل على إعطاء مسألة رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة مرتبة متقدمة في سلم الأولويات التنموية. فعلى صعيد خدمات المياه والصرف الصحي، فمن المخطط خلال مدة خطة التنمية التاسعة إصدار الخطة الوطنية للمياه، ووضع نظام وطني شامل لإدارة المياه وترشيد استخدامها. وتستهدف الخطة التاسعة تنفيذ (٦٠٠) ألف توصيلة مياه منزلية جديدة و(١٥) ألف كيلومتر من الشبكات ليصل معدل تغطية خدمة إيصال المياه الآمنة من خلال الشبكات في نهاية الخطة إلى (٨٨٪). ومن المستهدف أيضا تنفيذ (٧٠٠) ألف توصيلة صرف صحي جديدة و(١٢) ألف كيلومتر من الشبكات ليصل معدل تغطية خدمة شبكات الصرف الصحي

إلى (٦٠٪) مع نهاية الخطة التاسعة. ومن المزمع زيادة كل من نسبة المعالجة للصرف الصحي ونسبة الاستخدام لمياه الصرف الصحي المعالجة إلى نحو (٥٠٪). وعلى صعيد الإسكان، فإن الرؤية المستقبلية لخطة التنمية التاسعة تتلخص في إقامة ''قطاع إسكان قادر على توفير مقومات الراحة والرفاهية السكنية للشرائح الاجتماعية المختلفة، وفي جميع المناطق، يؤدي فيه القطاع الخاص دوراً محورياً في توفير التمويل والتنفيذ، تسنده سوق عقارية متطورة، وأنظمة وتشريعات مساعدة، وقواعد بيانات سكانية شاملة ومحدثة.''[٩] وانطلاقا من هذه الرؤية سيتم خلال فترة الخطة التاسعة إنشاء مليون وحدة سكنية لتلبية (٨٠٪) من حجم الطلب المتوقع على الإسكان خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، سيتولى القطاع الخاص بناء وتمويل (٧٧٥) ألف وحدة سكنية منها، والهيئة العامة للإسكان بناء (٦٦) ألف وحدة سكنية، وعدد من الجهات الحكومية (٥٠) ألف وحدة سكنية، كما يتوقع قيام صندوق التنمية العقاري بتمويل بناء (١٠٩) آلاف وحدة سكنية. وتؤكد سياسات الخطة التاسعة على إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي لقطاع الإسكان للفئات التي تعجز عن توفير السكن الملائم من خلال آليات السوق، وعلى تطوير قدرات صندوق التنمية العقاري، وزيادة فاعليته، كما تدعو إلى تعزيز دور الهيئة العامة للإسكان وتطوير قدراتها. ومن المستهدف وفق معطيات هذه السياسات خلال الخطة التاسعة إعداد الاستراتيجية الإسكانية الشاملة للمملكة والاستراتيجيات الفرعية للمناطق الإدارية.

التحديات أمام تحقيق الهدف

تواجه الطموحات في مجال التنمية المستدامة بمحوريها الأساسيين _ حماية البيئة وتحسين نوعية الحياة – عدداً من التحديات. تشكل الاستراتيجيات الوطنية المختلفة، التي تم اعتمادها وتلك الجاري إعدادها، في مجال البيئة – بما توفره من رؤى واضحة وأهداف محددة – قاعدة متكاملة وموضوعية للعمل الهادف إلى ضمان الاستدامة البيئية. غير أن الأبعاد المكانية والزمنية والقطاعية لتلك الاستراتيجيات تمثل تحدياً أمام وضعها موضع التنفيذ ومتابعة تطبيقها،

---

(٩) خطة التنمية التاسعة ص ٣٤٠.

لما تتطلبه من قدرات إضافية إدارية وفنية، وقدر عال من التنسيق بين الجهات المعنية المتعددة سواء كانت حكومية أو خاصة.

الإطار (٧-٣): سياسات وأهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي السابع منتقاة من خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)

* **وضع خطة وطنية لمواجهة الكوارث البيئية.**
* **تركيب (٤) رادارات لمراقبة الطقس، و(١٠) محطات رصد بحرية ثابتة، و(٤٠) محطة مراقبة جودة الهواء، و(٨) أجهزة رصد مناخية في المناطق المحمية ؛ وتوريد وتركيب (١٠٠) محطة رصد مناخية زراعية، و(٢١) محطة رصد أوتوماتيكية، و(٣) محطات متحركة لقياس مستوى الضوضاء.**
* **تعزيز مشاركة القطاع الخاص في برامج عمل التطوير البيئي.**
* **تعزيز البنية المعلوماتية والدراسات التي تعنى بمختلف قضايا البيئة وحمايتها.**
* **إصدار الخطة الوطنية للمياه خلال مدة خطة التنمية التاسعة.**
* **تنفيذ (٦٠٠) ألف توصيلة مياه منزلية جديدة، و(١٥) ألف كيلومتر من الشبكات، ليصل معدل التغطية إلى (٨٨٪) مع نهاية خطة التنمية التاسعة.**
* **تنفيذ (٧٠٠) ألف توصيلة صرف صحي جديدة، و(١٢) ألف كيلومتر من الشبكات، ليصل معدل التغطية إلى (٦٠٪) مع نهاية خطة التنمية التاسعة.**
* **رفع نسبة تدوير النفايات إلى (٧٥٪).**
* **إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي لقطاع الإسكان للفئات التي تعجز عن توفير السكن الملائم من خلال آليات السوق.**
* **تنويع أساليب التمويل والدعم من القطاعين العام والخاص.**
* **تعزيز دور الهيئة العامة للإسكان وتطوير قدراتها.**

أما على صعيد توفير خدمات المياه والصرف الصحي والإسكان، يجري حالياً وعلى نطاق واسع، حضرياً وريفياً، العمل بشكل حثيث لإنجاز التوسعات الكبيرة المستهدفة اللازمة لتغطية هذه الخدمات. إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات، من أبرزها ندرة المياه، مما يتطلب العمل على سد الفجوة بين معدلات استخراج المياه الجوفية ومعدلات تغذيتها الطبيعية، والاستفادة القصوى من المياه المعالجة، والعمل على رفع مستوى نوعية خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة لتقترب من المستويات العالمية.

الإطار (٧-٤): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥)؟

✓متوقع محتمل غير ممكن لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي معتدل ضعيف لكنه في تحسن ضعيف

الإطار (٧-٥): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية دولة مانحة وشريكاً رئيساً في التنمية الدولية، وتمثل المساعدات والمعونات الخارجية جانباً أساسياً من سياستها الخارجية، حيث تعد المملكة واحدة من أكبر الدول المانحة في العالم. ويقدر إجمالي المساعدات التي قدمتها إلى الدول النامية خلال الفترة ١٣٩٣-١٤٣٠هـ (١٩٧٣-٢٠٠٩) بأكثر من (٩٩,٧٥) بليون دولار أمريكي. وقد زادت نسبة مساعدات المملكة للدول النامية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات عن النسبة المستهدفة للعون الإنمائي من قبل الأمم المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المانحة البالغة (٠,٧٪)، وشمل هذا العون مساعدات غير مستردة وغير مقيدة وقروضاً إنمائية ميسرة مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية استفادت منها (٩٥) دولة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا ومناطق أخرى من العالم.

وتقدم المملكة مساعداتها عبر قنوات مختلفة أبرزها تلك المساعدات التي ينفذها ويشرف عليها الصندوق السعودي للتنمية، وهو القناة الرئيسة للمساعدات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على إسهامات المملكة في مؤسسات وصناديق التنمية الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وغيرها.

وتوزع مساعدات المملكة بآليات مختلفة، منها القروض الميسرة، والمنح، ومساعدات الإغاثة، بالإضافة إلى الإعفاءات من الديون المستحقة، حيث تنازلت المملكة عن ما يتجاوز (٦) بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة.

قنوات المساعدات الخارجية السعودية

تقدم المملكة العربية السعودية مساعداتها للدول النامية عبر قنوات متعددة تشمل:

■ ***الصندوق السعودي للتنمية:*** تم إنشاء الصندوق عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤) وتتمثل أهدافه الرئيسة في الإسهام في تمويل مشروعات التنمية في الدول النامية من خلال تقديم القروض لهذه الدول، وتشجيع الصادرات الوطنية عن طريق تمويل تلك الصادرات وضمانها. ويعد الصندوق هيئة مستقلة تتمتع بوضع مالي مستقل. وقد بدأ الصندوق نشاطه برأسمال قدره (١٠) بلايين ريال سعودي، ما يعادل (٢,٧) بليون دولار أمريكي. وقد زيد رأسماله على ثلاث مراحل ليصل إلى مستواه الحالي البالغ (٣١) بليون ريال سعودي، ما يعادل نحو (٨,٣) بليون دولار أمريكي. ويقدم الصندوق إسهاماته في شكل قروض ميسرة دون أي اعتبار للموقع الجغرافي، ويركز في عمليات تمويله على مشروعات التنمية ذات الأولوية، ويعطي أولوية خاصة للدول الفقيرة.

■ ***مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية:*** تسهم المملكة العربية السعودية في العديد من مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية وكما هو مبين في الجدول (٨-١). فالمملكة، على سبيل المثال، عضو مؤسس لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وتتمتع بصلاحيات تصويت فيهما، ويمثلها مدير تنفيذي في كل منهما. كما أنها عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي. وتضطلع هذه الوكالة بمهمة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول النامية من خلال توفير الضمان ضد المخاطر للمستثمرين والمقرضين، وتقديم المساندة الفنية اللازمة لها لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة عليها.

وتُعد المملكة أكبر مساهم في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية (٢٦,٥٦٪)، وقد بلغ حجم عمليات التمويل المتراكمة الموافق عليها خلال الفترة ١٣٩٦-١٤٣٠هـ (١٩٧٦-٢٠٠٩)، نحو (٦٣,٩) بليون دولار، منها ما يزيد عن (٢١,٥) بليون دولار لتمويل مشروعات في عدد من الدول النامية. كما تُعد المملكة مساهماً رئيساً في صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي تم إنشاؤه عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦) من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كمؤسسة تعنى بتمويل التنمية.

ويعطي صندوق الأوبك للتنمية الدولية أولوية خاصة لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قام منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) بتقديم (١٢٦٤) قرضاً قيمتها (٨٧٠٣) ملايين دولار لما مجموعه (١٢٥) دولة، منها (٥١) دولة في أفريقيا، و(٤٢) دولة في آسيا، و(٢٨) دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و(٤) دول في أوروبا.

الجدول (٨-١)
مساهمات المملكة العربية السعودية
في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية
حتى عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)

(مليون دولار)

المؤسسات	رأس المال	مساهمة المملكة	مساهمة المملكة (نسبة من رأس المال) (٪)
صندوق النقد العربي	٢٨٠٨,٠	٤١٦,٣	١٤,٨٢
صندوق النقد الدولي	٣٣٩١٠١,٤	١٠٨٩٧,٤	٣,٢١
صندوق التنمية الأفريقي (*)	*	٣٠٦,٣	٢,٠١
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	٣٤٣٥,٠	١٠٣٣,٣	٣٠,٠٨
صندوق التضامن الإسلامي للتنمية	١٠٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠	١٠,٠٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٦٥٢,٠	٣٨٩,٨	١٠,٦٧
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٦٩٩٣,٠	١٦٧٧,٧	٢٣,٩٩
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	٢٨٠٠,٠	٦٨٥,٠	٢٤,٤٦
البنك الإسلامي للتنمية	٢٤٩٦٠,٠	٦٦٢٩,٤	٢٦,٥٦
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٨٩٩١٨,٠	٥٤٠٣,٨	٢,٨٥
بنك التنمية الأفريقي	٣٢٧٨٠,٩	٦١,٧	٠,١٩
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٤٢٣,٠	٢٣٤٨,٢	١,١٨
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	٣٥٠,٤	٧٨,٧	٢٢,٤٦
مؤسسة التمويل الدولية	٢٣٦٩,٤	٣٠,١	١,٢٧
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٩٤,٥	١٣,١	٦,٧٤
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات	٢٣٤,٠	٢١,١	٩,٠٢
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	١٠٠٠,٠	٧٦,٢	٧,٦٢
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٧٥٠,٠	١٢٠,٠	١٦,٠٠
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	١٩٠٠,٠	٥٩,٨	٣,١٥

(*) صندوق التنمية الأفريقي ليس له رأس مال وإنما يعتمد على الهبات المدفوعة من الدول المانحة.
المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مبادرة القطاع الأهلي في المملكة في تأسيس برنـــامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) والذي يتــولى تقــديم المســاعدات والدعم الفني للعديد من الدول النامية.

- ***الجهات الحكومية القطاعية:*** تقدم المملكة أيضاً المساعدات عبر بعض الجهات الحكومية المتخصصة، مثل المساعدات الطبية المقدمة من وزارة الصحة، والمساعدات الغذائية المقدمة من وزارة الزراعة، والزمالات الجامعية المقدمة من وزارة التعليم العالي.

- ***هيئة الهلال الأحمر السعودي:*** تسهم هيئة الهلال الأحمر السعودي مع الجهات الحكومية المختصة في إيصال مساعدات الطوارئ والمساعدات الإنسانية للدول التي تتعرض لكوارث وأزمات.

- ***الأنشطة الخيرية المنظمة:*** وتشمل المساعدات التي يتم جمعها وتقديمها تحت إشراف الحكومة ومن خلال لجان يتم تشكيلها لأغراض محددة. ويأتي ذلك استجابة لظروف وأحداث محددة مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية الناتجة عن نزاعات مسلحة أو مجاعات. وتتميز هذه المساعدات بكونها مساعدات طارئة مرتبطة بالحدث.

نماذج المساعدات الخارجية السعودية

تُقدم المساعدات الخارجية السعودية وفق النماذج التالية:

- ***قروض ميسرة:*** تقدم المملكة القروض الميسرة للدول النامية لمدد تصل إلى (٢٠) سنة، مع مدة إعفاء تصل إلى خمس سنوات. ويمكن أن تأتي هذه القروض في إطار اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول المقترضة، أو في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تشارك المملكة دولاً مانحة أخرى في تقديم المساعدات.

- ***منح:*** وقد تكون منحاً نقدية أو عينية، ويتم تحديد معايير الاستحقاق حسب كل حالة.

- ***إغاثة ومساعدات إنسانية:*** ويتم تقديم هذا النوع من المساعدات استجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن كوارث طبيعية ومجاعات أو نزاعات مسلحة.
- ***زمالات تعليمية:*** توفر المملكة في إطار برنامج الزمالات التعليمية منحاً دراسية لطلبة من الدول النامية للدراسة في الجامعات السعودية.

المساعدات الإنسانية

تأتي المملكة من بين أوائل الدول المانحة لمساعدات الإغاثة، ففي عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) أعلن خادم الحرمين الشريفين في كلمته في قمة الكويت عن تقديم مبلغ بليون دولار أمريكي لإعادة إعمار قطاع غزة، وفي نفس العام قدمت المملكة إغاثة عاجلة للمتأثرين من الحروب والزلازل والفيضانات والثلوج والجفاف في كل من (باكستان، وبنجلاديش، وفيتنام، والفلبين، وبوركينا فاسو، والنيجر، وأندونيسيا، وسريلانكا) بمبلغ إجمالي (١١,٤) مليون دولار أمريكي.

وتبرعت المملكة لبرنامج الغذاء العالمي في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار استجابة للنداء العاجل الاستثنائي من البرنامج للتصدي للفجوة المحرجة في تمويل برامجه في أعقاب الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار الأغذية والوقود، وتجدر الإشارة إلى أن المملكة تخصص سنوياً (٤) آلاف طن من التمور للبرنامج لتوزيعها على الدول المحتاجة.

كما أعلنت المملكة في مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن بتاريخ ٢٤-١٤٢٧/١٠/٢٥هـ عن تقديم مبلغ (١٠٠٠) مليون دولار لليمن عن طريق الصندوق السعودي للتنمية، كما قدمت مساعدات مالية لليمن لدعم جهودها في إزالة الألغام الأرضية من محافظة عدن.

وفي عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦) قدمت المملكة منحة بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار لإعادة إعمار لبنان، ووديعة بمبلغ (١٠٠٠) مليون دولار.

وفي عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣) أعلنت المملكة استعدادها لتقديم (١٠٠٠) مليون دولار لإعادة إعمار العراق منها (٥٠٠) مليون دولار لتمويل مشاريع تنموية عن طريق الصندوق السعودي للتنمية، و(٥٠٠) مليون دولار لبرنامج تمويل وضمان صادرات سعودية للعراق، هذا بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي قدمتها المملكة في شكل مواد غذائية وإمدادات طبية، فضلاً عن المستشفى الميداني الذي أنشأته في بغداد. علاوة على ذلك قامت بإنشاء (١٠) محطات لتنقية المياه، ونقل مرضى عراقيين جواً لتلقي العلاج المتخصص في المملكة.

مساعدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يستعرض هذا البند مساعدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثنائية ومتعددة الأطراف، التي قدمتها المملكة خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). كما يستعرض الحجم التراكمي لهذه المساعدات خلال المدة ١٣٩٥-١٤٣٠هـ (١٩٧٥-٢٠٠٩) وتوزيعها القطاعي.

- ***المساعدات الثنائية لعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩):*** وقّع الصندوق السعودي للتنمية خلال العام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) على (٢١) اتفاقية قروض ثنائية مع (١٩) دولة نامية (١١ في أفريقيا، و٦ في آسيا، و٢ في مناطق مختلفة) بلغت قيمتها الإجمالية (١٩٨٤,٥) مليون ريال سعودي، شملت المساهمة في تمويل (٢١) مشروعاً إنمائياً. وقد حظي قطاع النقل بالنصيب الأكبر من حيث المبلغ الإجمالي وعدد المشاريع، إذ موّل الصندوق (٩) مشاريع، منها (٧) مشاريع في قطاع الطرق، ومشروع واحد في كل من الموانئ البحرية والمطارات بمبلغ إجمالي قدره (٧٨٦,٢٥) مليون ريال، أي ما نسبته (٣٩,٦٢٪) من إجمالي تمويل الصندوق للعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

وقد استمر الصندوق في اهتمامه بقطاع البنية الاجتماعية، بتمويله لخمسة مشروعات، بمبلغ إجمالي قدره (٢٩٣,٢٥) مليون ريال سعودي، أي بنسبة (١٤,٧٨٪) من إجمالي التمويل للعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩). كما قام الصندوق بتمويل مشروع واحد في قطاع الطاقة بمبلغ قدره (٣٠٠) مليون ريال، أي بنسبة (١٥,١٢٪) من إجمالي التمويل للعام ١٤٣١/٣٠هـ

(٢٠٠٩). أما قطاع الصناعة والتعدين فقد كان نصيبه من إجمالي تمويل الصندوق للعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) نحو (٢٠٠) مليون ريال أي ما نسبته (١٠,٠٧٪) من إجمالي التمويل، الجدول (٨-٢).

الجدول (٨-٢)
التوزيع القطاعي لقروض الصندوق
الموقعة خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ (مليون ريال)	(٪) من إجمالي قيمة القروض
١. النقل	٩	٧٨٦,٢٥	٣٩,٦٢
- الطرق	٧	٦٩٢,٥٠	٣٤,٩٠
- الموانئ البحرية	١	٥٦,٢٥	٢,٨٣
- المطارات	١	٣٧,٥٠	١,٨٩
٢. الزراعة	٥	٤٠٥,٠٠	٢٠,٤١
٣. الطاقة	١	٣٠٠,٠٠	١٥,١٢
٤. البنية الاجتماعية	٥	٢٩٣,٢٥	١٤,٧٨
- التعليم	١	٤٥,٠٠	٢,٢٧
- الصحة	٣	١٥٤,٥٠	٧,٧٩
- المياه والصرف الصحي	١	٩٣,٧٥	٤,٧٢
٥. الصناعة والتعدين	١	٢٠٠,٠٠	١٠,٠٧
الإجمالي	٢١	١٩٨٤,٥٠	١٠٠,٠٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

■ ***المساعدات المتعددة الأطراف:*** أسهمت المملكة في تمويل (١٣) مشروعاً إنمائياً في (١٢) دولة نامية بمشاركة ممولين آخرين، بلغ نحو (١١٣٥,٢٥) مليون ريال، تفصيلها في الجدول (٨-٣).

الجدول (٨-٣)
اتفاقيات القروض الموقعة خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)
(تمويل مشترك لبعض المشاريع)

(بملايين الريالات)

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
الكاميرون	طريق فومبان – مانكي – ماقبا – جسر مابي	١٥٦,٠٠	٤٥,٠٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٥,٤٩) مليون دولار أمريكي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (٨) ملايين دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (١٠,٩٩) مليون دولار أمريكي.
ملاوي	طريق ثيولو – بنغولا	٢٥٩,٠٠	٤٥,٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٤,٠٤٤) مليون دولار أمريكي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (١٠) ملايين دولار أمريكي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١٠) ملايين دولار أمريكي.
جامبيا	إعادة تأهيل مطار بانجول الدولي وتطويره (المرحلة الثانية)	١٣١,٢٥	٣٧,٥٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٨) ملايين دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٠,٨٥) مليون دولار أمريكي.
جزر الرأس الأخضر	الطريق الدائري لجزيرة فوجو (المرحلة الأولى)	١١٦,٨٥	٣٧,٥٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (٨) ملايين دولار أمريكي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٨) ملايين دولار أمريكي.
بوركينا فاسو	طريق كودوجو – ديدوجو	٢٤٤,٢٠	٤٥,٠٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (٨,٨٣) ملايين دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٢) مليون دولار أمريكي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٨) ملايين دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (١٦,٣٠) مليون دولار أمريكي.

(تابع) الجدول (٨-٣)

اتفاقيات القروض الموقعة خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)

(تمويل مشترك لبعض المشاريع)

(بملايين الريالات)

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
النيجر	سد كنداجي	١١٩٠,٠٠	٧٥,٠٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١٥) مليون دولار أمريكي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (١٠) ملايين دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (٥٠) مليون دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٢٠) مليون دولار أمريكي، البنك الإفريقي للتنمية (٦٤,٤٢٢) مليون دولار أمريكي، بنك غرب أفريقيا للتنمية (٢٠) مليون دولار أمريكي، بنك الاستثمار والتنمية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (٧,٥٠) مليون دولار أمريكي، هيئة التنمية الدولية (٢٥) مليون دولار أمريكي، صندوق أبوظبي للتنمية (٢٠) مليون دولار أمريكي.
السودان	تعلية سد الروصيرص	١٦١٢,٥٠	١٥٠,٠٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٣٠) مليون دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٥٢) مليون دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (٨٠) مليون دولار أمريكي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٣) ملايين دولار أمريكي، صندوق أبو ظبي للتنمية (٢٥) مليون دولار أمريكي.
	سكر النيل الأبيض	٣٦٩٧,٥٠	٢٠٠,٠٠	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٧٢) مليون دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (٦٩) مليون دولار أمريكي، صندوق أبو ظبي للتنمية (٥٠) مليون دولار أمريكي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٢٥) ملايين دولار أمريكي، برنامج الصادرات السعودية (٥٠) مليون دولار أمريكي.

(تابع) الجدول (٨-٣)

اتفاقيات القروض الموقعة خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)

(تمويل مشترك لبعض المشاريع)

(بملايين الريالات)

الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق (مبلغ القرض)	الممولون الآخرون ومبلغ التمويل
كينيا	مركز طوارئ الأطفال ومركز الحروق في مستشفى كينيا الوطني	٩٠,٠٠	٢٤,٠٠	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٨) ملايين دولار أمريكي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (٦) ملايين دولار أمريكي.
موريتانيا	طريق أطار – تجكجة	٣٨٢,٥٠	٧٥,٠٠	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٣٨) ملايين دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية (١٤,٨٠) مليون دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٢٠) مليون دولار أمريكي.
المالديف	إعادة إعمار مرافئ الصيد	١٦١,٢٥	٥٦,٢٥	البنك الإسلامي للتنمية (١٥) مليون دولار أمريكي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (١٥) مليون دولار أمريكي.
باكستان	إنشاء محطة نيلم جهلم الكهرومائية	٨١٠٠,٠٠	٣٠٠,٠٠	البنك الإسلامي للتنمية (١٣٧) مليون دولار أمريكي، صندوق أبوظبي للتنمية (١٠٠) مليون دولار أمريكي، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (٣١) مليون دولار أمريكي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٢) مليون دولار أمريكي.
ألبانيا	إنشاء الطريق الجانبي لمدينة دورس	١٣٢,٠٠	٤٥,٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (٦) ملايين دولار أمريكي.
الإجمالي		١٦٢٧٣,٠٥	١١٣٥,٢٥	

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي، ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

■ ***الحجم التراكمي للمساعدات للفترة ١٣٩٥/٩٤-١٤٣١/٣٠هـ (١٩٧٥-٢٠٠٩):*** **تُعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول التي تقدم مساعدات تنموية للدول النامية من حيث نسبة ما تقدمه من عون إنمائي إلى ناتجها المحلي الإجمالي.**

لقد بلغ عدد اتفاقيات القروض الميسرة منذ بداية نشاط الصندوق السعودي للتنمية في عام ١٣٩٥/٩٤هـ (١٩٧٥) وحتى نهاية عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩)، (٤٥١) اتفاقية خصصت لتمويل (٤٥١) مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً اقتصادياً بلغ حجم تمويلها (٣٠,٨٦) بليون ريال سعودي. وقد استفادت من ذلك (٧٥) دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم.

■ ***التوزيع القطاعي للمساعدات:*** **توجهت المساعدات الخارجية السعودية إلى المشاريع ذات الاستثمارات الكبيرة والتي تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادة تكاليفها مما يقلل من إقبال المستثمرين عليها. وقد نال أعلى حصة من تلك المساعدات قطاع النقل والاتصالات (٣٢,٣٦٪)، وقطاع التنمية الاجتماعية (٢٣,٢١٪) وقطاع الطاقة (١٨,٩٠٪)، وقطاع الزراعة (١٦,٠٣٪)، والصناعة والتعدين (٦,٢٩٪)، والقطاعات الأخرى (٣,٢٠٪).**

ويوضح الجدول (٨-٤) التوزيع القطاعي والجغرافي للمساعدات الخارجية السعودية (في شكل قروض ميسرة للصندوق السعودي للتنمية).

الجدول (٨-٤)
التوزيع القطاعي والجغرافي للقروض التراكمية للصندوق السعودي للتنمية

(بملايين الريالات) *

القطاع	أفريقيا		آسيا		مناطق أخرى		الإجمالي		(٪) الإجمالي
	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	
١. النقل والاتصالات:									
أ) النقل									
- الطرق	٦١	٢٨١٥,٧٣	٣٦	٣٢٠٤,٨٢	٢	٦٢,٤٠	٩٩	٦٠٨٢,٩٥	١٩,٧١
- السكك الحديدية	٧	٥٤١,٠٨	٨	١٠٩٤,٨٨	-	-	١٥	١٦٣٥,٩٦	٥,٣٠
- الموانئ البحرية	١٠	٧٤٢,٥٣	٩	٧٤٥,٣٢	٢	١١٢,٦٠	٢١	١٦٠٠,٤٥	٥,١٩
- المطارات	١٠	٢٥٠,١٥	٦	١٤١,٥٩	-	-	١٦	٣٩١,٧٤	١,٢٧
ب) الاتصالات	٤	١٤٢,٦٩	٢	١٣٣,٩٣	-	-	٦	٢٧٦,٦٢	٠,٩٠
٢. الزراعة	٦١	٣٦٨٥,٤٨	١٦	١٢٦٢,٨١	-	-	٧٧	٤٩٤٨,٢٩	١٦,٠٣
٣. الطاقـــة	١٤	١٦٤٩,٩٨	٣٢	٤٠٧٠,٣١	١	١١١,٠٦	٤٧	٥٨٣١,٣٥	١٨,٩٠
٤. البنية الاجتماعية:									
أ) المياه والصرف الصحي	١٧	١٠٣٦,٣٣	١٤	٩٢١,٦٨	٢	٥٧,٠٠	٣٣	٢٠١٥,٠١	٦,٥٣
ب) التعليم	٢٣	١١٣٣,٦٣	٢٥	١٣٨٧,٢٩	-	-	٤٨	٢٥٢٠,٩٢	٨,١٧
ج) الصحـــة	١٣	٥٣٨,٢٦	١٤	٩٦٧,٥٥	١	٩٣,٧٥	٢٨	١٥٩٩,٥٦	٥,١٨
د) الإسكان والتنمية الحضرية	١١	٦٤٥,١٢	٨	٣٨٣,٦٢	-	-	١٩	١٠٢٨,٧٤	٣,٣٣
٥. الصناعة والتعدين	١٢	١٢٧٧,٢١	٦	٦٦٥,٣٩	-	-	١٨	١٩٤٢,٦٠	٦,٢٩
٦. القطاعات الأخرى	١٩	٥٠١,٥٩	٤	٣٧٣,٢٦	١	١١٢,٥٠	٢٤	٩٨٧,٣٥	٣,٢٠
الإجمالي	٢٦٢	١٤٩٥٩,٧٨	١٨٠	١٥٣٥٢,٤٥	٩	٥٤٩,٣١	٤٥١	٣٠٨٦١,٥٤	١٠٠

(*) دولار أمريكي = (٣,٧٥) ريال سعودي.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية - التقرير السنوي لعام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩).

الإطار (٨-١): أهداف خطة التنمية التاسعة في مجالات التعاون الدولي والتنمية

- **المساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتطور الحضاري العالمي.**
- **دعم التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ الأمن والسلم العالميين.**
- **تقديم العون والمساعدة لكل من يحتاجها حول العالم ضمن الإمكانيات المتاحة وفي إطار القيم والتراث الإنساني للمملكة.**

المراجـــع

- تقارير وإصدارات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.
- خطة التنمية التاسعة ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤)، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وزارة الاقتصاد والتخطـيط، المملكة العربية السعودية.
- منجزات خطـط التنميـة ١٣٩٠-١٤٣٠هـ (١٩٧٠-٢٠٠٩)، الإصـدار السـادس والعشرون، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- النتائج التفصيلية للتعداد العـام للسـكان والمسـاكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)، مصـلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- تقرير التنمية البشرية للمملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)، وزارة الاقتصـاد والتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).
- قاعدة بيانات التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مؤشرات التنمية الدولية، قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية.
- قاعدة بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط.